المعنى الحرفيّ عند السيد الخوئيّ

في ضوء تقريرات بحثه الخارج

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على خير خلق الله أجمعين أبي القاسم محمد وآله الطيبين الطاهرين.

أما بعدُ فالأصوليّون المحدثون من علماء الاماميّة هم فلاسفة النحو العربيّ المحدثون، إذ قدّموا للعربيّة ما لم يلتفت اليه اللغويون أنفسهم مع أنَّ العربيّة تُدرس عندهم لغيرها وليست في نفسها ولنفسها، إذ يحتاجها الأصولي في تقنين القواعد الكليّة التي يحتاجها الفقيه في عمليّة استنباط الأحكام الشرعيّة، ومن ثمّ تكون لهم معيناً على فهم دلالة النصوص واستيعابها، فجعلوا مقدمات بحوثهم الأصوليّة طائفةً من الأبحاث اللغويّة فيما تُعرف بمباحث الألفاظ، ولعل من أهم هذه البحوث التي فلسفوها بحثاً واستقصاءً هو حقيقة المعنى الحرفي الذي تشعبت مشارب الأصوليين في النظر اليه بما لم يسبقهم اليه أحد، فحقّ علينا أنْ نسجل لهم فضل السبق والريادة.

فوقع اختيارنا على هذا الموضوع عند أبرز الاصوليين المحدثين انجازاً وشهرةً، وهو السيد ابو القاسم الخوئي – قُدس سرّه– ت(١٤١٣هـ) الذي تتلمذ على أقطاب المدارس الأصوليّة الحديثة في النجف الأشرف الذين كان لأفكارهم أثرٌ في انجازه الاصولي، وهم كل من:

١. الشيخ محمد حسين النائيني ت(١٣٥٥هـ)

٢. الشيخ محمد حسين الأصفهاني ت(١٣٦١هـ) .

٣. الشيخ ضياء الدين العراقي ت(١٣٦١هـ) .

فاستوعب أفكارهم ووازن بين مدارسهم الفكريّة التي ينتمون اليها، فكوَّن لنفسه مدرسةً اصوليّة يُشار اليها بمدرسة السيد الخوئي الأصوليّة، وسيكون مبحث المعنى الحرفي مصداقاً على

استيعاب الفكر الأصولي الذي سبقه في حوزة النجف الأشرف، ومدى تأثره بفكره اساتذته، ومؤشرات التطوّر .

فصارت فكرة البحث أنْ نسلط الضوء على حقيقة المعنى الحرفي ذلك المبحث النحوي الذي يبحث فسلفة المعاني الحرفيّة والمفاهيم الأدويّة وبتلازم البحث فلسفة المفاهيم الاسميّة، وقد وقع الاختيار على جهده –قُدس سره– من طريق دوراته الاصولية المختلفة التي استغرقت أكثر من ثلاثة عقود من الفكر الأصولي احاطةً منّا بالموضوع أولاً وكشف منهج السيد الخوئي أسلوباً وعرضاً بدورات أصوليّة مختلفة وبأقلام تلامذة عدة ثانيّاً، فقد حرّرها –في حدود ما اطلعت عليه– سبعةٌ من ألمع تلامذته الذين حضروا بحثه الخارج – فضلا عن تعليقاته على هامش تقريرات بحث استاذه النائيني المعروف بـ"أجود التقريرات– وتقريراتُ بحثه ومقرروها هي على النحو الآتي:

١. محاضرات في أصول الفقه، بتحرير الشيخ محمد اسحاق الفياض .
٢. مصباح الأصول، بتحرير السيد محمد سرور الواعظ البهسودي ت(١٤٠١هـ).
٣. دراسات في علم الأصول العملية، بتحرير السيد علي الشاهرودي ت(١٣٧٦هـ).
٤. مصابيح الأصول، بتحرير السيد علاء الدين بحر العلوم ت(١٤١٠هـ) .
٥. غاية المأمول من علم الأصول، بتحرير الشيخ محمد تقي الجواهري ت(١٤١٢هـ) .

وهناك تقريران آخران لم اعتمدهما: احدهما جواهر الاصول بتحرير فخر الدين الزنجاني ت(١٤١٣هـ) فلم يحرر فيه مبحث المعنى الحرفي، والآخر مباني الاستنباط بتحرير السيد أبو القاسم الكوكبي فلم اعثر عليه.

التمهيد

يرى أحد الاصوليين المعاصرين أنَّ مبحث المعاني الحرفيّة قد استطال فيه الخلاف بين الاصوليين وعُمّق، فظهرت الى الوجود مباحث دقيقةٌ ومطولة إلا أنّها مباحث شيّقة تروّض العقل وتفتّق الفكر وتوسع أُفق الذهن[١].

ويرى أصوليّ آخر أنَّ مبحث المعنى الحرفي – نظراً لأهميته مع مبحثي الهيئات والمشتقات– احتل مساحةً واسعةً من مباحث علم الأصول فضلاً عن أثرها الكبير في عدد من المسائل الأصوليّة الأخر؛ لذلك رأى الاستدراك على مناهج الاصوليين التقليديّة فوضعها منهجيّاً ضمن المسائل الاصوليّة ومباحث الالفاظ[٢].

فهذه الأهمية الظاهرة لمبحث المعنى الحرفي في المباحث اللغويّة الأصوليّة تستدعي أنْ نتعرّف على الجهة التي تُعنى ببحث المعاني الحرفيّة والمفاهيم الأدويّة أولاً والمنطلقات التي دفعتهم لبحثها ثانيّاً، إذ يرى السيد محمد باقر الصدر ت(١٤٠٠هـ) أنَّ هذا البحث الأصولي تحليليّ لا لغويّ، فلا يواجه الاصولي شكّاً حقيقيّاً في أصل مدلول الحرف يُراد دفعه ولا غموضَ فيه ليستجليه، وأقرب معيناً على ذلك كتب اللغة والمعجمات، أما البحث في المعنى الحرفيّ فيعالج حقيقة الفرق بين كيفية تصوّر الذهن للمعاني الحرفيّة وتصوّرها للمعاني الاسميّة، مما يدفع بعدم استعمال احدهما مكان الآخر على الرغم من كونه شرحاً له وتحديداً لمحتواه[٣].

فمدلول الألفاظ بغض النظر عن نوعها من اختصاص علماء اللغة العربيّة والمتخصصين في علمي الصرف والنحو، فهم الذين يحددون مداليل الألفاظ في ضوء اتاحتها لمستعمل اللغة الذي يميّز كل مدلول عن الآخر، أمَّا البحث عن ماهية المداليل وحقيقتها فليس من اختصاص علماء اللغة، بل تقع في مرمى غيرهم من المتخصصين في علوم مختلفة، لتقريب المطلب بالأمثلة فلو طُرحت قضية (البياض في الجسم) مثلاً وأردنا أنْ نعرف ما هو لون البياض؟ فالجواب سيكون عند اللغوي المتخصص لا غير، ولو سألنا عن المصداق الخارجي لمفهوم البياض في الجسم، أي مدلوله بالعرض كظاهرة طبيعيّة فالجواب نجده عند علماء الطبيعة لا غيرهم، ولو سألنا عن كنه البياض وحقيقة الجسم وهل هما موجودان بوجود واحد أو بوجودين؟ فالجواب عند الفلاسفة لا غيرهم، ولو سألنا عن كنه المدلول بالذات للكلام بما هو مدلول، أي تحليله من ناحية بنائه الذهني وكيفية تركيب عناصره على نحو صار صالحاً للحكاية، فنحن في هذا المقام لا نطلب الجواب من اللغة؛

لأننا لم نطلب مدلول الكلمة؛ لوضوح عبارة البياض في الجسم؛ لأنَّ المتحدثين بهذه اللغة يعرفون هذه الصورة الذهنيّة، وانَّما نريد أنْ نعرف عناصر هذه الصورة وتركيبها لنفسّرها بما هي متطابقة مع الكلام تطابق المدلول مع الدال ومع الخارج تطابق المدلول بالذات للمدلول بالعرض على النحو الذي يجعله صالحا للحكاية، فلو نطقنا بجملتين: احداهما تامة، والاخرى ناقصة، وهما متطابقتان من العنصرين نفسهما، إذ نقول:(بياضُ الجسمِ) و(ابيضّ الجسمُ) فما الذي جعل احداهما تامة والاخرى ناقصة؟ فالبحث بهذه الطريقة يقع ضمن فلسفة اللغة؛ لأنَّه بحث تحليلي في مدلول اللغة بما هو مدلول في حين تبحث الفلسفة الاعتياديّة عن تحليل الشيء بما هو لا بما هو مدلول، فبحثنا في المعاني الحرفيّة يدخل في ضمن الفلسفة اللغويّة، بما تقدّم ذكره من أمثلة ومصاديقها[٥].

وفي ضوء ما تقدّم من بيان تفصيلي لعمل التخصصات العلميّة في بحث الأشياء قسّم السيد محمد باقر الصدر البحث مداليل الألفاظ على قسمين:[٦]

احدهما: بحث لغوي اصطلح عليه بـ"الاكتشافي" أو " التحديدي" وهو بحث يعيّن مدلول اللفظ ليكون الذهن قادراً على فهمه حين سماعه، وهذا فهم يغيّر من واقع ما يجري في الذهن؛ لأنَّه معرفة جديدة لم تكن مفهومة قبل ذلك.

والآخر: بحث فلسفي تحليلي لمدلول اللفظ بما هو مدلول، وهذا بحثٌ لا أثرَ له على واقع ما يجري في الذهن؛ لأنَّ الصورة الذهنيّة معروفة، والفهم اللغوي لها مكتمل مسبقاً، وما سيتم بحثه في مثل هذا البحث إنَّما هو بحثٌ تحليلي.

وقد وُجه انتقاد للغويين والفلاسفة في أنَّ لديهم قصوراً في هذين البحثين: اللغوي الاكتشافي، والفلسفي التحليلي على مستوى الممارسات العمليّة، أمَّا الأول الذي يقع على عاتق اللغويين فيرى الاصوليون أنَّ بحوثهم لم تفِ بتوضيحه لسببين محتملين:

احدهما: لغفلتهم عنه بسبب عدم صلته بالأغراض العمليّة المحدودة التي تقع على عاتق علوم اللغة العربيّة، والآخر: لأنَّ المسألة ليست مرتبطة بمجرد نقل موارد الاستعمال عند العرب وانما هي بحاجة الى عناية واجتهاد، أما انتقادهم الثاني للفلاسفة في اهمالهم للبحث التحليلي فلم تكن لهم أي ممارسة جادة قديماً، إذ كانت الفلسفة متجهةً الى تحليل حقائق الأشياء الذهنيّة والخارجيّة بما هي أشياء وليس بما هي مدلولات للكلام، وقد أحس الأصوليّون بهذا النقص فتنامت محاولاتهم تدريجيّاً لسدّ هذا النقص[٧] .

والذي يبدو لي أنَّ البحثين المشار اليهما: اللغوي الاكتشافي، والفلسفي التحليلي يقعان على عاتق المتخصصين بعلوم اللغة العربيّة؛ لأنَّ البحث التحليلي للمعاني الحرفيّة بتراكيبها المتنوعة يقع ضمن دراسة الدلالة، والدلالة مستوى من مستويات دراسة اللغة على نحو عام والعربيّة على نحو خاص، فالانتقاد الى وُجه الى الفلاسفة في قسمه الثاني لا بدّ أنْ يوجه الى اللغويين أيضاً؛ لأنَّ فلسفتها من مسؤوليتهم أيضاً.

فمبحث المعنى الحرفي ومبحث الهيئات ومباحث اسماء الاشارة والموصولة ومبحث مداليل الأفعال مباحث تحليليّة تأتي بوصفها مصاديق على موضوع يسبقها في مباحث الألفاظ الأصوليّة، وهو مبحث الوضع وأقسام الوضع، فبعد أنْ ينتهي الأصوليّون من تقسيمات الوضع التي حُصرت بأربعة أقسام، يدللون على أمكانيّة وقوع هذه المصاديق، فيأتي القسم الثالث الذي سنبيّنه – إنْ شاء الله– على أنَّ المعنى الحرفي أحد مصاديقه.

يقسّم الأصوليّون الوضع باعتبار المعنى الملحوظ على أربعة أقسام[٨]:

الأول: أنْ يكون الوضع عامّاً كليّاً والموضوع له عامّاً كليّاً أيضاً، وهو ما اذا كان المعنى المتصوّر كليّاً، وقد وضع اللفظ لهذا المعنى الكلي نفسه كأسماء الاجناس.

الثاني: أنْ يكون الوضع خاصّاً جزئيّاً والموضوع له خاصّاً جزئيّاً أيضاً، وذلك اذا كان المتصوّر للواضع خاصّاً جزئيّاً وكان اللفظ موضوعاً بازاء هذا الأمر الجزئي.

الثالث: أنْ يكون الوضع عامّاً كليّاً والموضوع له خاصّاً جزئيّاً ، وذلك بأنْ يتصوّر الواضع معنى كليّاً ويضع اللفظ بازاء مصاديقه وافراده بوصفها افراداً له.

الرابع: أنْ يكون الوضع خاصّاً جزئيّاً والموضوع له عامّاً كليّاً، وذلك أنْ يتصوّر الواضع معنى جزئيّاً، ويضع اللفظ للمعنى الكلي المندرج تحت هذا الجزئيّ.

وقد اتفق المحققون على استحالة القسم الرابع عقلاً ، وقد ذُكر استكمالا للاحصاء العقلي؛ لأنَّ المعنى الموضوع له لا بدَّ أنْ يكون معروفاً للواضع بنفسه او بما يدلّ عليه ليتسنى له وضع اللفظ؛ لاستحالة وضع الشي لمجهول، فإنَّ الوضع من دون تصوّر لطرفيه : اللفظ والمعنى غير قابل لتعلق القدرة عليه، فالوضعان المتصوران للقسمين الأولين لا اشكال في وقعهما بالاتفاق ، والقسم الثالث فيه خلاف بين الأصوليين مع التسالم على امكانه عقلاً ، فالذين

قالوا بامكانيّة وقوعه جعلوا مصداقه المعنى الحرفي فانطلقت فكرة بحثه المتشعبة بين الأصوليين[٩].

حقيقة المعنى الحرفي

اختلف الأصوليّون في حقيقة المعنى الحرفي على أقوال يمكن أن نعرضها وفقاً لطروحات السيد الخوئي وما بدا له في تحقيقه فيما حرّره مقررو بحثه الخارج وعلى النحو الاتي:

القول الاول:
الحروف لا معنى لها اصلاً أو (علاميّة الحروف).

يُنسب إلى الرضي بأن الحروف مما لا معنى لها اصلاً، بل هي مجرد علامات لتعرف معنى غيرها او أن تكون قرينة على كيفية ارادة مدخولها نظير حركات الاعراب كالرفع الذى هو علامة للفاعلية، والنصب وهو علامة المفعوليّة فـ"فزيدٌ" في نحو:" جاءني زيدٌ" لا معنى له في نفسه، بل مجرد علامة تُبيّن حال زيد وأنّه فاعل في التركيب، ولفظ "في" مثلاً في نحو: " زيد في الدار" لا يكون له معنى أصلاً، بل هي علامة لتبيّن معنى الدار، وإنما المعنى كان في الدار من حيث كونها مكان زيد وقد جئ بكلمة "في" لتبيّن حال الدار وخصوصية معناها، وهكذا لفظ "من" و"على" ونحوهما من الحروف[١٠].

هذا القول دوّنه السيد ابو القاسم الخوئي فيما حرّره من بحث أُستاذه النائيني على أنَّه القول الثاني من بين الاقوال أو الاتجاهات في حقيقة المعنى الحرفي[١١].

وقد اختلفت منهجية مقرري بحث السيد الخوئي في تدوينه له من جانب أسبقيته في ترتيب الآراء، والظاهر أنّهم لم يكونوا في حلقة أصولية واحدة بل حلقات متعددة، فقد حرّره السيد تقي الدين الجواهري والسيد علي الشاهرودي والسيد حسن الصافي على أنَّه القول الأول[١٢]، وقد حرّره الشيخ محمد اسحاق الفياض والسيد علاء الدين بحر العلوم والسيد البهسودي على أنَّه القول الثاني في ترتيب الآراء التي طرحها السيد الخوئي في بحثه[١٣].

فبنظرة موازنة لما حرّره مقررو بحثه الخارج نجدهم قد عرضوا الرأي سواء أكان أولاً أم ثانياً منسوباً الى رضي الدين بعد أن دوّنوا رأي السيد الخوئي المنقول أصلاً عن أُستاذه النائيني باستثناء السيد علاء الدين بحر العلوم فقد بدأ تدوينه لرأي السيد الخوئي على هذا القول بخلاصة رأيه والحكم عليه بما يجب أنْ يكون نتيجةً بأنه قولٌ فيه تفريط[١٤].

وبنظرة منهجية من جانب آخر لما حرره المقررون نجد بعضهم قد اختصر هذا الرأي بطريقة وصفية تفتقر الى التحليل، والتحليلُ سمةٌ بارزة في بحث الاصوليين[١٥] في حين نجد السيد علاء الدين بحر العلوم في تقريره لبحث السيد الخوئي قد فصّل القول باسطاً التحليل والتفصيل مستعيناً بالشواهد والامثلة على توضيح المطلب[١٦]، والظاهر أنَّ المقررين لابحاث السيد الخوئي وأيّ بحث خارج لا يدوّنون كل شيء لوضوح المطلب لديهم مثلاً، وربّما طَرحُ استاذ البحث الخارج يختلف من حلقة الى أخرى، وهذه قضية ملموسة في طريقة تكرار إلقاء المحاضرة، إذ لا يمكن أنْ تكون محاضرة الأمس نسخةً دقيقةً لمحاضرة اليوم ويُعاد فيها كل ما قِيل، فكيف والحال أنَّ بين دورة أصوليّة وأخرى خمس سنوات، هذه الافتراضات قد تكون حلاً لتباين منهجية المقررين في تحرير محاضرة الأُستاذ.

فرُمي هذا الرأي بالضعف من المحققين الاصوليين، فقد ذهبوا إلى أنَّ للحروف معاني في نفسها ودليلهم على ذلك تعريفهم للحرف بأنَّه "ما دلَّ على معنى غير مستقل بالمفهومية" قبال الاسم الذي دلّ على معنى مستقل بالمفهومية، وهكذا تعريفهم الآخر له "بأن الحرف هو ما دلَّ على معنى في غيره" قبال الاسم الذي دل على معنى في نفسه، فمحور هذه التعريفات بأساليبها وأفكارها الاصولية أو النحويّة أن للحرف معنى خلاف هذا الرأي الذي نُسب الى الرضي[١٧].

وقد صرّح السيد الخوئي برفضه لهذا القول، ودليله أن الخصوصيات التي دلّت عليها الحروف والأدوات هي بعينها المعاني التي وضعت الحروف بإزائها، ومن الواضح أن دلالتها عليها ليست إلا من جهة وضعها بإزائها، وعليه فلا معنى للقول بأنَّها لم توضع لمعنى، وقد أكّد رفضه للقول

وعدّه باطلاً، بل بطلانه من الواضحات الاوليّة وأنَّه أشبه بالجمع بين المتناقضينِ[١٨]، وقد انفرد السيد علاء الدين بحر العلوم في تقرير هذا المطلب أنَّه ذكر تفصيلات أوجه الجمع بين المتناقضين والظاهر أنها زيادة تفصيل وتوضيح بالامثلة لم نجدها عند مقرري بحثه الاخرينَ، فقد دوّن احوال خصوصية مدخول الحرف في قولنا :" في الدار" ، فقد رصد لمدخول الحرف "في" وهو "الدار" الدلالات الآتية[١٩] :

١. لها وجود تكويني كسائر الموجودات فيصحّ الإخبار عنها ، فيقال :" الدارُ واسعةٌ" .
٢. لها وجود أيني، يراد منه المكان ومحل الاستقرار ، فيقال : "زيدٌ في الدار" .
٣. وقوعها مبدأ للسير ، فيقال : "سرتُ من الدار إلى المدرسة" .
٤. وقوعها منتهى إليها ، فيقال : "وصلتُ إلى الدار" .

فهذا الرصد الدلالي المتعدد لمدخول الحرف دفع السيد الخوئي الى أنْ يصف الرأي بالجمع بين المتناقضين، أي لا معنى له أصلاً مع كل ما رُصد من معانٍ .

الا أن السيد علاء الدين بحر العلوم دوّن أمثلة وشواهد على هذا الرأي القائل بانعدام معنى الحروف وأنّها للتزيين والتحسين في الكلام، بحيث يكون وجودها كالعدم مثل بعض الحروف الزائدة ، كالباء الداخلة على خبر ليس وفاعل كفى ، فلا يكون لوجودها أهمية في الكلام، وأنّها كالعدم مع وجود نقيضه الآخر وهو تخصيص مدخول الحرف بالمعاني المتقدم ذكرها[٢٠].

قبل مؤاخذتنا على هذه الامثلة لا نعرف هل هذه الامثلة دوّنها وحرّرها السيد بحر العلوم عن لسان السيد الخوئي بطريقة الاملاء او زيادة توضيح منه لتقريبها للاذهان ولاسيما اذا ضممنا انَّه انفرد بهذا الاستطراد من دون باقي المقررين، ولم اجده عند غيره .

عوداً على بدء اعتراضنا على دلالة الحروف الزائدة في امثلته المذكورة في غير محلها وفيها مجانبة للصواب؛ لأنَّ محور القول الحروفُ لها معانٍ او لا ، فكيف يُستشهد على ذلك بالحروف الزائدة صنعةً الضرورية دلالةً كالباء في خبر ليس وفاعل كفى، فهي غير زائدة من ناحية المعنى اطلاقا بل حذفها يؤدي الى خلل دلالي، لا يمكن أنْ نفهمه من دونها في الكلام.

ويرى الشيخ ضياء الدين العراقي من قبلُ أنَّ تشبيه الحروف التي لا معنى لها في هذا القول بعلامات الاعراب على أنَّها مجرد علامات دالة على الرفع والنصب والجر ولا معنى لها في نفسها بأنّه رأي مردود؛ لأنّ علامات الاعراب هي دلالات لمقولات الهيئة الكلامية، فبعد أن كان للهيئة وضع للدلالة على النسب الكلامية فلا جرمَ أنَّ للإعراب معنى ايضاً[٢١] أما السيد الخوئي ومن قبله الشيخ النائيني فقد ردّا هذا التشبيه ببيان حال المقيس – أي حركات الاعراب– على رفض المشبه بعدّه باطلاً[٢٢]، ويرى الدكتور مصطفى جمال الدين أنَّ الأصوليين أنفسهم لم يرتضوا هذا الرأي؛ لأنَّه ينتهي الى تجريد الحرف عن أي تأثير في تكوين الجملة، وذلك باطل لما نحس به من أثر هذه الحروف في تراكيب الجمل[٢٣].

ويمكن أنَّ نتحقق من رأي الرضي الذي نُسب اليه وكان منطلقاً لنقاشه والأخذ والرد الى يومنا هذا، قال:(كلمة دلّت على معنى ثابت في لفظ غيرها)[٢٤].

فبعد أنْ عرّف الحرف وبيّن مفهومه قال:(فالحرف وحده لا معنى له أصلاً إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدلّ على أنَّ في ذلك الشيء فائدةً ما فإذا أُفرد عن ذلك الشيء بقي غير دالٍ على معنى أصلاً ، فظهر بهذا أنَّ المعنى الافرادي للاسم والفعل في أنفسهما وللحرف في غيره)[٢٥].

الظاهر أنّهم فهموا قول الرضي مقتطعاً، وكان الاولى بمقرري بحثه أن يستدركوا على منشأ هذا القول المنسوب الى الرضي وهو مقتطع من نصّ لو نُظر اليه بدقة لسقط أصل القول به ولاسيما أنَّ هناك تسامحا ومتسعاً لمقرري بحوث الخارج في تدوين ما يرونه مناسبا في نهاية المطالب أو الاستدراك في مؤلفاتهم الاصوليّة الأخرى.

فقد عرض السيد محمد تقي الحكيم رأي الرضي كاملاً، ومن ثمَّ رأى أنَّ التوهم في هذا النصّ تشبيه الحرف بالعلم المنصوب بلحاظ أنَّ كلاً منهما لا معنى له أصلاً ، وأكّد أنَّ التوهم قائم فعلاً لو قدّر لهذا النص أنْ يقتطع عن سابقه، وخرج بنتيجة بأنَّ قول الحرف لا معنى له لا نعرف له قائلاً[٢٦].

ولا أجده من نافلة البحث أنْ نذكر ما دوّنه السيد محمود الشاهرودي في تقريره لبحث السيد محمد باقر الصدر فيما يتعلق في نقاشه لعلاميّة الحروف بثلاثة احتمالات، رفضَ الاول

والثاني –إن كانوا يقصدونهما فعلاً– في حقيقة الرأي ووافق الاحتمال الثالث –إن كان مراداً فعلاً– .

الأول: إذ يرى أنَّ هذا الاتجاه إنْ كان يقصد فراغ الحروف من أي دلالة وافتقارها الى تكوين المدلول نهائياً فرأيهم باطل بضرورة الوجدان اللغويّ والعرفي؛ لأنَّ لازمه أنْ لا يكون حذف الحرف المشارك في تكوين الجلة مضراً بمعناها الاصلي وهو خطأ واضح[٢٧].

الثاني: إنْ أراد اصحاب هذا الاتجاه أنَّ الحرف ليس له مدلول في عرض مدلول الاسم الذي يشاركه في تكوين الجملة وانما مدلوله طولي دائما بمعنى أنَّه يشخّص المراد من الاسم فيرد عليه أنَّه إنْ قُصد بذلك أنَّ الحرف يشخّص أنَّ المراد الاستعمالي من كلمة الصلاة ذلك في قولنا: (الصلاةُ في المسجد) فهو غيرُ صحيح ؛ لأنَّ استعمال لفظ الصلاة في الحصة الخاصة بخصوصها مع كونها موضوعة للطبيعة الجامعة ، وإن ارادوا أنَّ الحرف يشخص المراد الجدي من كلمة الصلاة فهذا يعني نظر الحرف الى مرحلة المراد الجدي وهو واضح البطلان ؛ لانَّ الحرف يشارك في تكميل الجملة في مرحلة المدلول الاستعمالي ولهذا لا تكون الجملة تامةً من دون الحرف سواء اكان لها مدلول جدي او لم يكن لها مدلول[٢٨].

الثالث: أمّا الاحتمال الثالث الذي وافقه السيد الصدر فأنَّ الحرف إنْ كانوا يقصدون ليس دالاً مستقلاً كما هو الحال في الاسم ، بل يستحيل أنْ يكون إلا دالاً ضمنيّاً، والدال المستقل هو المجموع المركب من الحرف والاسم، فهذا معنى دقيق وعميق وهو الذي يقتضيه منهجنا العام في تحقيق المسألة إذ يتضح أنَّ من لوازم عدم استقلاليّة المعنى عدم استقلاليّة الدلالة[٢٩].

الذي يتبيّن لنا من بحث الاصوليين لهذا القول: انّهم قدّموا للبحث النحوي بحثاً في فلسفة اللغة، فقد عمدوا الى بحث تحليلي في مداليل الالفاظ ومقاصدها بما هي مقاصد ومداليل، والمفارقة في هذا القول (علامية الحروف وتشبيهها بحركات الاعراب) أنَّ هذه النظرة اللغوية الرائعة وهي جزء من فلسفة النحو في عرضها ومناقشتها انطلقت من مقالة لا اصل لها أصلاً، كما تبيّن لنا في متابعة السيد محمد تقي الحكيم وبحثه، وأنَّها متوهّمه من نصّ مقتطع للرضي الاسترابادي، ومن جانب آخر نجد السيد محمد باقر الصدر قد بنى احتماله الثالث عليها –إنْ كان مُراداً ومقصوداً– على أنَّه معنى عميق ودقيق يقتضيه منهجه العام في معالجة القضايا اللغوية التي تشترك في عمليّة الاستنباط، وهناك مفارقة اخرى، إذ تبنى هذا الراي بعض الاصوليين المعاصرين على ما نقله مصطفى جمال الدين وهم محمد صادق التبريزي والبهبهاني وقد دافعوا عنه بأدلة وأمثلة[٣٠] ،ومثل هذا الموقف ليدلّ دلالة واضح على النزعة العلقيّة في

فلسفة الاشياء والتدليل عليها وتعميق النظر العقلي وما وصلت اليه هذه المدرسة؛ إذ تبنوا رأيّاً تبيّن أنَّه مقتطع من نصّ لم يُقصد القول به أصلاً.

فخلاصة ما دوّنه المقررون أنْ لا شبهة في أنّ الحروف في الكلام تدلّ على خصوصيات لم تكن تستفاد منه لولا تلك الحروف ، ولا ريب في أنّ هذه الدلالة لا موجب لها إلاّ الوضع ، فالحروف لها وضع لا محالة ، والكلام فعلا فيما به تمتاز معانيها عن المعاني الاسمي ، فلا يمكن القول بأنّ الحروف لا معنى لها بل هي علامات[٣١]، ومنه ظهر حال المقيس عليه وهو "حركات الاعراب" التي شُبهت بها[٣٢]

القول الثاني:

اتحاد المعاني الحرفيّة والاسميّة أو (آلية المعنى الحرفي) .

وقد نُسب هذا القول الى رضي الدين أيضاً على أنَّه لا فرق بين المفهوم الحرفي والاسمي في عالم المفهومية وأن الاستقلالية وعدمها خارجتان عن حريم المعنى، فالمعنى في حدِّ ذاته لا يتصف بالاستقلال ولا بعدمه وإنَّما نشئا من اشتراط الواضع، وهذا القول عدّه الشيخ النائيني– فيما قرّره السيد الخوئي– افراطاً[٣٣]، وقد ذكر وجه الضعف أن لازمه جواز استعمال الحروف في موضع الاسماء وبالعكس واكّد رفضه لهذ القول ووصفه بأنّه من أفحش الاغلاط، وقد نُسب اختياره الى الشيخ محمد كاظم الخراساني[٣٤] وهي نسبة صحيحة، قال في تحقيق معنى الحرف: (والتحقيق– حسبما يؤدي اليه النظر الدقيق– أنَّ حال المستعمل فيه والموضوع له فيها حالهما في الاسماء)[٣٥].

وقد تابع السيد الخوئي الشيخ النائيني في رفضه، إذ قال:(أن المعنى الحرفي والاسمي ليسا بمتحدين ذاتا، ولا اشتراك لهما في طبيعي معنى واحد، بل هما متباينان بالذات والحقيقة، فإن هذا هو الموافق للوجدان الصحيح، ولأجله لا يصحّ استعمال أحدهما في موضع الآخر)[٣٦].

فدوّن مقررو بحثه الخارج هذا القول وقد تباين منهجهم في تسلسله من ناحية طرحه للنقاش في درسه –قُدس سرُه– والظاهر أنّ اختلافهم تبعاً للحلقات الاصولية المختلفة التي حضرها طلبته من مقرري بحثه، فذكره السيد علاء الدين بحر العلوم والشيخ محمد اسحاق الفياض والسيد البهسودي على أنَّه القول الأول في حقيقة المعنى الحرفي[٣٧]، اما السيد محمد تقي الجواهري والسيد علي الشاهرودي والسيد حسن الصافي الاصفهاني فدوّنوه على أنَّه القول الثاني من أقوال المعنى الحرفي[٣٨].

ومّما يمكن أن يُرصد في تحرير المقررين لبحثه– قُدس سره– في آلية المعنى الحرفي نجدهم قد اتفقوا في تحرير كثير من مطالبه ولاسيما تحصيل السيد الخوئي في ردّه على صاحب الكفاية الذي تابع المحقق رضي الدين بعد أنْ نسبوا الرأي اليه واتفقوا على متابعة الشيخ محمد كاظم الخرساني له، وحرّر بعضهم أمثلةً وشواهد على تحصيل المطلب وتوضيح المقصد[٣٩]، ولم نجدها عند غيرهم، والمفارقة فيما دوّنه السيد حسن الصافي الاصفهاني أنَّه ذكر أمثلة باللغة الفارسية للمصدر واسم المصدر[٤٠].

وقد ناقش السيد الخوئي رأي الشيخ الخراساني فيما حرّره الشيخ محمد اسحاق الفياض والسيد علي الشاهرودي وقد ذهب فيه الى أنَّ اتحادهما رأيه ينحل الى نقطتين:[٤١]

احداهما: نقطة الاشتراك، يعني اشتراك الحروف والأسماء بالمعنى، فالاستقلالية وعدمها خارجتان عن حريم المعنى، فالمعنى في نفسه لا مستقل ولا غير مستقل.

والاخرى: نقطة الامتياز، وهي أنَّ ملاك الحرفية ملاحظة المعنى آلةً، وملاك الاسمية ملاحظة المعنى استقلالاً، فبينهما تمايز، ويرى أنَّ وجه الضعف في النقطة الاولى أنّ لازمها صحة استعمال كلّ من الاسم والحرف في موضع الآخر، لأن شرط الواضع ليس لازم الاتباع حتى على نفسه، إذ لم يكن في ضمن عقد لازم، وليس له ولاية على غيره ليجب اتباعه، وتابع الشيخ النائيني في وصفه بأنَّه من أفحش الاغلاط.

واستطرد السيد الخوئي موضحاً مراد الشيخ محمد كاظم الخراساني قال: (وتوضيح ذلك : أنّ الواضع عندما تصوّر اللفظ والمعنى لم يلحظ في أحدهما قيداً من القيود، بل تصوّر كلا

منهما مستقلا منظوراً بنفسه، إلاّ أنّه شرط على المستعملين حين استعمالهم للألفاظ في تلك المعاني أن يكون اللحاظ آلياً في الحروف، واستقلالياً في الأسماء، وشرط الواضع في العلقة الوضعية في مقام اللحاظ لا يوجب صيرورته قيداً في أصل المعنى أو اللفظ ، ليكون تخصيصاً لأحد المعنيين دون الآخر فيحصل الاختلاف بينهما ، ولهذا أفاد –قدّس سرّه– في بحث المشتق أنّ استعمال كل منهما في موضع الآخر استعمال في ذات ما وضع له ، إلاّ أنّه استعمال بغير العلقة الوضعية، وعلى كل حال، فالمستعمل كما كان حين الاستعمال محتاجاً إلى لحاظ كل من اللفظ والمعنى، كان الواضع مشترطاً عليه لحاظ المعنى آلياً إن أراد استعمال كلمة (في) في الظرفية، ولحاظه استقلالياً إن أراد استعمال كلمة (الظرفية) فيها، فالعلقة الوضعية في أحدهما تغايرها في الآخر)[٤٢]، وقد وصف الدكتور مصطفى جمال الدين التمييز بين المعنيين بالآليّة والاستقلاليّة بأنَّه تفريق مصطنع[٤٣].

وقد كان له –قُدس سره – ردّ على ما تقدم ذكره وعلى النحو الآتي[٤٤]:

الاول: أنّ شرط الواضع في المقام على المستعملين ليس كسائر الشروط التي يجب الوفاء بها ، فإنّه لو كان معنى الاسم والحرف واحداً والاختلاف في العلقة الوضعية للزم صحة استعمال أحدهما في الآخ ، بل هو أولى من المجا ، لأنّ المجاز عبارة عن استعمال اللفظ في غير ما وضع له مع العلاقة المصحّحة ، وما نحن فيه ليس استعمالا في خلاف ما وضع له ، بل بعين ما وضع له كما هو المدّعى ، غايته أنّه لا يكون بالعلقة الوضعية . ولكن بالوجدان نرى أنّه لو صدر ذلك من أحد ، بأن استعمل أحدهما في الآخر ، لكان غلطاً فاحشاً ، كأن يعبّر عن قوله مثلا :" زيدٌ في الدار " بقوله : زيد الظرفية التعريف دار ،وهذا يكشف عن وجود مغايرة بين المعنيين لا يصحّ معه استعمال أحدهما في الآخر .

الثاني: أنّه لو كان المعنى الحرفي عين المعنى الاسمي ، والاختلاف من ناحية اللحاظ ، فالواجب أن تكون بعض المعاني الاسمية المنظور بها لغيرها والملحوظ آلة لشيء آخر حرفية ، فإنّ بعض العناوين قد يؤخذ في الموضوع لا من حيث نفسه ، بل من جهة حكايته وكشفه عن غيره ، وهو باطل بالضرورة.

وقد كان للسيد محمد باقر الصدر ردّ على اعتراض السيد الخوئي فيما قرره السيد محمود الشاهرودي قال: (إنَّ المراد بالآلية هنا فناء مفهوم في مفهوم آخر لا فناء العنوان في المصداق الخارجي الذي ليس من هذا الباب، بل من باب ملاحظة المفهوم الواحد بالحمل الاولي

فيرى فيه المعنون ولذلك يحكم عليه بأحكام في المعنون وإن كان في واقعه وبالحمل الشائع مغايراً مع المعنون)[٤٥].

الثالث: : ليس من المسلّم دائماً أن يكون الحرف ملحوظاً آلياً ، وطريقاً لغيره فقد يلحظ الحرف استقلالاً ، ويكون منظوراً إليه بنفسه وذلك كما لو علمنا أنّ زيداً حلّ في بلد ونعلم أنّه سكن في مكان ، ولكنّه لا نعلم المكان المخصوص الذي حلّ به ، فنسأل خصوصية مدلول الحرف فنقول: سكن زيد في أي مكان ؟ ولا ريب أنّ المنظور إليه حينئذ نفس الخصوصية ، مع العلم ببقية جهات القضية .

وقد كان للسيد محمد باقر الصدر نقض على ما أورده السيد الخوئي في اعتراضه الثالث المتقدم ذكره بما مفاده أنَّه مخالف لمبناه ومبنى المشهور عند المتأخرين على أن المعنى الحرفي غير مستقل بذاته في مرحلة الماهوي فلا يعقل وجودها لا ذهنا ولا خارجاً الا بما هي عليه من الآلية والفناء، وقد فسّر مورد نقضه هذا بنحوين: (١. أن ينتزع المستعمل مفهوما اسمياً مشيراً الى واقع المعنى الحرفي الخاص ويجعله مدخول الاستفهام ، نظير قولنا: ما هي الكيفية التي سافر بها زيد؟.

٢. أنْ يكون اللحاظ الاستقلالي متعلقاً بطرف المعنى الحرفي أي بالمعنى الاسمي المتحصص به بما هو متحصص فيكون لحاظ التحصص تبعاً كما لو سأل: أن زيداً هل جاء في البرّ أو البحر؟)[٤٦].

واذا ما حاولنا أنّ نعود بتأصيل هذا القول عند اهله فيرى الدكتور مصطفى جمال الدين أنَّ أول من ذهب الى وحدة المعنى الاسمي والحرفي هو ابن الحاجب وتبعه الرضي[٤٧]، قال الأخير:(فمعنى "من" ومعنى لفظ الابتداء سواء إلا أنَّ الفرق بينهما أنَّ لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ، ومعنى "من" مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الاصلي...)[٤٨].

أما السيد محمد تقي الحكيم فقد ذكر الرأي لرضي الدين بعد أنْ رفع التوهم المتقدّم ذكره في اقتطاع رأيه وما نُسب اليه خلاف ذلك ، والظاهر أنَّ نسبة الرأي الى رضي الدين تعود الى شهرة شرحه للكافية التي نقل فيها رأيه.

وقد عرض السيد محمد تقي الحكيم الآراء التي ناقش فيها القول الثاني رفضاً، وقد كانت له ردود على من رفض هذا القول من النحويين والبلاغيين والأصوليين وهي على النحو الآتي:

أولاً: ما عقّب به القاضي الجرجاني على قول بعض النحويين في رفض قول الرضي:(هذا باطل قطعاً، إذ لو كان معناهما واحداً لصحَّ الإخبار عن "من" كما يصحّ عن معنى الابتداء)[٤٩].

وقد عقّب السيد الحكيم بأنَّ الرضي قد تنبه لهذا الاشكال ودفعه عن نفسه بأنَّ كلمة "من" لا يصحُّ الاخبار عنها ؛ لأنَّ الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر بخلاف لفظ الابتداء فإنه حامل لمعناه بنفسه فصحَّ الاخبار عن احدهما ولم يصحّ عن الآخر[٥٠].

ويرى أيضاً أنَّ هذا الفارق لا يصلح لدفع الاشكال الذي أورده القاضي الجرجاني لوضوح امتناع صحة الاخبار عن كلمة "من" مع ذكر مدخولها معها حيث يوجد معناها فيه ، فلا يصح أنَّ يُقال مثلاً (من البصرة خيرٌ من اليها) ، وقد أثار هذا الاشكال من قبلُ ابن الحاجب إذ يرى أنَّ "ذا" و "اولو" و "اولات و "أي" و "كلّ" و "بعض" و "فوق" وأمثالها من الاسماء الملازمة للاضافة أنَّ الواضع لم يجوّز استعمالها إلا بمتعلقاتها ، فيجب أنْ تكون حروفاً أيضاً والحقيقة أنَّها اسماء[٥١].

وقد أجاب ابن الحاجب عن هذا الاشكال وفي جوابه دليل على أنَّه يذهب الى القول بأنّ "ذو" واخواتها في الاستعمال لا تذكر الا مع المضاف اليه إلا أنَّ لها معنى في حالة الإفراد ، أي من دون اضافة وهي بمعنى صاحب ، والغرض من استعمال "ذو" مضافة في لغة العرب هو التوصل به الى الوصف باسماء الاجناس نحو "زيد ذو مال وذو فرسٍ" ومثل "ذو" فوق فهي موضوعة لمكان له علو ويفهم منها ذلك عند افرادها إلا أنَّ الاضافة يتوصل منها الى علو خاص وهكذا باقي الاسماء المذكورة الملازمة للإضافة[٥٢] فتحتفظ بأسميتها ولها معنى استقلالي.

ثانياً: ذكر السيد محمد تقي الحكيم مناقشة السكاكي للقول الثانيّ بأنَّه(لو كان الابتداء والانتهاء والظرفية معاني "من وفي والى" مع أنَّ الابتداء والانتهاء والظرفية اسماء لكانت هي أيضاً اسماء ؛ لأنَّ الكلمة إذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمية فيها)[٥٣]. وكأنَّ دفع الاسمية بحكم عدّها في مقابل الاسماء من أوضح الأمور[٥٤].

ثالثاً: ذكر السيد محمد تقي الحكيم مناقشة جملة من الأصوليين من أنَّ معانيها لو كانت متحدة لصحّ استعمال الحروف مكان الاسماء وبالعكس شأن كلّ مترادفين فيقال في مثل: سرت من بغداد الى القاهرة ، سرتُ ابتداء بغداد انتهاء تعريف قاهرة ، وعدم الصحة في هذا من ضروريات كل من يتكلم اللغة العربية[٥٥]، وأورد أنَّ رضي الدين قد دفع هذا الاشكال بأنَّ الواضع اشترط في دلالة "من" على معناها ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك في الابتداء، وقد أبدى رفضه في نهاية القول بأنَّ أحدهما عين الآخر في المعنى لا يتضح له وجه[٥٦].

فخلاصة ما انتهى اليه بحث السيد الخوئي لهذا القول الذي كثر فيه حديث الاصوليين وتشعبت آراؤهم ، وقد أجمع على تحريره مقررو بحثه الخارج أنّه ليس ثمّة اتّحاد بين المعنيين أصلا ، وقد تابع السيد محمد باقر الصدر السيد الخوئي في رفضه لاتحاد المعنيين على الرغم من اعتراضه على بعض موارد ردوده على الشيخ الخرساني التي يرى فيها أن بعض ما أورده السيد الخوئي لم يتم برهاناً[٥٧] .

القول الثالث:

تباين المعنيين: الحرفيّ والاسمي ذاتاً وحقيقةً أو (نسبية المعنى الحرفي)

هذا القول نسبه السيد الخوئي الى جماعة من المحققين، وقد بيّن اختلافهم في كيفية هذا التباين وما به الامتياز، ونقل رأي أستاذه النائيني الى أنَّ التباين بينهما بالإيجادية والإخطارية، يعني أن المفاهيم الاسمية بأجمعها مفاهيم اخطارية ومتقررة في عالم المفهومية، ومستقلة بحدّ ذاتها وهويتها في ذلك العالم، والمعاني الحرفية والمفاهيم الأدوية بأجمعها معان ايجادية في الكلام، ولا تقرر لها في عالم المفهومية، ولا استقلال بذاتها وحقيقتها[٥٨]، وهو نقل صحيح عن الشيخ النائيني، بل هو اختياره للمعنى الحرفي من بين الآراء المطروحة[٥٩]، وقد وصفه السيد الخوئي فيما حرّره السيد البهسودي على أنَّه قول وسط بين القولين الاولين[٦٠].

إذ يرى بطريقة أخرى أكثر وضوحاً أنَّ معاني الحروف تختلف عن المعاني الاسمية في هويتها وحقيقتها، والاختلاف بينهما كليّ؛ لأنّ معاني الاسماء يمكن لنا أنْ نتصورها في الذهن مستقلةً وإن لم تُستعمل؛ لذلك أطلق عليها المعاني الاخطارية ويراد بها أنَّ ما يخطر منها في الذهن أمر مستقل بذاته، أما معاني الحروف فهي معانٍ ايجادية ويراد بها أنَّها تُوجد المعنى في اللفظ وتحققها مرتبط بالاستعمال من دون أنْ يكون لها سبقُ تحقق قبل استعمالها، فلا يكون محمد مثلا منادى من دون قولك: يا محمدُ، انَّما يكون مصداقاً لذلك المفهوم، وتحققه متوقف على التلفظ بهما أي: يا + محمدُ؛ لأنَّ مصداق النداء لا يوجد في الخارج ولا يمكن لمحمدٍ أنْ يكون منادى من دون أنْ نتلفظ بـ(يا) النداء[٦١].

وقد استطرد السيد الخوئي موضحاً رأي استاذه بطريقة فلسفية فيما قرّره الشيخ محمد اسحاق الفياض قائلاً:(أن الموجودات في عالم الذهن كالموجودات في عالم العين، فكما أن الموجودات في عالم العين على نوعين: أحدهما: ما يكون له وجود مستقل بحد ذاته في ذلك العالم: كالجواهر بأنواعها من النفس والعقل والصورة والمادة والجسم، ولذا قالوا: إن وجودها في نفسه لنفسه يعني: لا يحتاج الى موضوع محقق في الخارج.

وثانيهما: ما يكون له وجود غير مستقل كذلك في هذا العالم، بل هو متقوم بالموضوع: كالمقولات التسع العرضية فإن وجوداتها متقومة بموضوعاتها) [٦٢].

وظف السيد الخوئي هذه الحقيقة الفلسفية لتأكيد حقيقة التباين بين المعنى الحرفي والمفهوم الاسمي، إذ قال: (فكذلك الموجودات في عالم الذهن على نوعين:

أحدهما: ما يكون له استقلال بالوجود في عالم المفهومية والذهن: كمفاهيم الأسماء بجواهرها وأعراضها واعتباریاتها وانتزاعياتها، فإن مثل مفهوم الإنسان والسواد والبياض وغيرها من المفاهيم المستقلة ذاتاً، فإنها تحضر في الذهن بلا حاجة الى أية مؤنة خارجية، سواء أكانت في ضمن تركيب كلامي أم لم تكن ... فظهر أن حال المفاهيم الاسمية في عالم المفهوم والذهن حال الجواهر في عالم العين والخارج.

وثانيهما: ما لا استقلال له في ذلك العالم، بل هو متقوم بالغير: كمعاني الحروف والأدوات، فإنها بحدّ ذاتها وأنفسها متقوّمة بالغير ومتدلية بها، بحيث لا استقلال لها في أي وعاء من الأوعية التي فرض وجودها فيه لنقصان في ذاتها)[٦٣].

وعوداً على بدء فقد لخص السيد الخوئي مفاد هذا القول مما أفاده من تقرير الشيخ النائيني وعلى النحو الآتي[٦٤]:

الأول: أن المعنى الحرفي والاسمي متباينان بالذات والحقيقة، ولا اشتراك لهما في طبيعي معنى واحد.

الثاني: أن المفاهيم الاسمية مفاهيم استقلالية بحد ذاتها وأنفسها، والمفاهيم الحرفية مفاهيم غير استقلالية ، بل هي متقوّمة بغيرها ذاتا وهوية.

الثالث: أن معاني الأسماء جميعا معان إخطارية، ومعاني الحروف معان إيجادية، ولا يعقل أن تكون إخطارية كمعاني الأسماء، وإلا لكانت مثلها في الافتقار إلى وجود رابط يربطها بغيرها.

الرابع: أن حال المعاني الحرفية والمفاهيم الأدوية حال الألفاظ في مرحلة الاستعمال، فكما أن الألفاظ في حال الاستعمال ملحوظة آلة والمعاني ملحوظة استقلالا فكذلك المعاني الحرفية فإنَّها في مقام الاستعمال ملحوظة آلة، والمعاني الاسمية ملحوظة استقلالا.

الخامس: أن جميع ما يكون النظر إليه آلياً يشبه المعاني الحرفية كالعناوين الكلية المأخوذة معرفات وآليات لموضوعات الأحكام أو متعلقاتها.

فهذه المحاور الخمسة التي أفادها السيد الخوئي من الشيخ النائيني كانت له تجاهها وقفة علمية وموضوعية تمثّل جانباً من التفكير الاصولي الحديث صحّ لصاحبها أنّ يتفرد بمدرسة أصوليّة يُشار اليها بمدرسة السيد الخوئيّ الاصولية ، فقد اثنى على المحورين: الاول والثاني وعدّهما في غاية الصحة والمتانة، بل ولا مناص من الالتزام بهما[٦٥].

أما المحاور الثلاثة الأُخر فقد رفضها وكان له فيها نقاش وردود، يمكن أنْ نعرضها على النحو الآتي:

اولاً: ما ذكره الشيخ النائيني في محوره الثالث من أن الأسماء معانيها إخطارية، والحروف معانيها إيجادية قولٌ مردود، ووجه اعتراضه عليه أنّ المعاني الاسمية وإن كانت تخطر في الأذهان عند نطق ألفاظها – سواء أكانت في التركيب الكلامي أم لم تكن كذلك – إلا أن المعاني الحرفية والمفاهيم الأدوية ليست بإيجادية؛ وذلك لأنّ المعنى الحرفيّ وإن كان غير مستقل في نفسه ومتعلق بالمفهوم الاسميّ بحد ذاته وعالم مفهوميته بحيث لم يكن لها أي استقلال في أي وعاء فرض وجودها من ذهن أو خارج إلا أنَّ هذا كلَّه لا يلازم كونها إيجادية بالمعنى الذي ذكره الشيخ النايئني؛ لأنَّ ربط الحروف بين المفاهيم الاسمية في التراكيب الكلامية إنما هو من جهة دلالتها على معانيها التي وضعت بإزائها، لا من جهة إيجادها المعاني الربطية في مرحلة الاستعمال والتركيب الكلامي، وقد وصف رأيه بالفساد من أن المعنى: إما إخطاري مستقل، وإما إيجادي غير مستقل، ولا ثالث لهما، فالأول معنى اسمي، والثاني معنى حرفي[٦٦].

وقد بيّن السيد الخوئي موضع فساده وهو أنّ المعنى الحرفي وإن لم يكن اخطارياً في نفسه، لعدم استقلاله في نفسه إلّا أنّه ليس إيجادياً أيضاً، لما قدّمناه من أنّ له نحو ثبوت في وعاء المفاهيم كالمعنى الاسمي، وقد ظهر ممّا ذكرناه أمران:

احدهما: القول بأنّ المعاني الحرفية والمفاهيم الأدوية إيجادية محضة قول باطل وليس لها ثبوت في أيّ وعاء، إلّا الثبوت في ظرف الاستعمال، وأنّ المعاني الحرفية تساوي المعاني الاسمية في أنّها متقررة في عالم المفهومية والتعقل.

والآخر: أنّ عدم استقلالية المعاني الحرفية في حدِّ أنفسها وتقوّمها بالمفاهيم الاسمية المستقلة لا يستلزم كونها إيجادية، لامكان أن يكون المعنى غير مستقل في نفسه، ومع ذلك لا يكون إيجادياً[٦٧].

فتبيّن لنا من ردّ السيد الخوئي أنَّه يرى أنَّ الحرف له معنى مستقل في نفسه وله ايضاً معنى في غيره حين ينسجم في تركيب، ومن ثمَّ نجد أنَّ المعنى الحرفي قد اشترك مع المعنى الاسمي من جانب الاستقلالية الذاتية في مرحلة من مراحله الاولى وهي الافراد، وهي وجهة نظر في النظر الى المعنى الحرفي.

ثانياً: قول الشيخ النائيني في محوره الرابع بأن المعاني الحرفية مغفول عنها في حال الاستعمال بخلاف المعاني الاسمية قول مردود أيضاً ولا أصل له؛ وذلك لأنَّ المعنيين الاسمي والحرفي من

وادٍ واحد من تلك الجهة، فالحاظ الاستقلالي تعلقه بإفادة المعاني الاسمية عند الحاجة الى التعبير عنها، فكذلك يتعلق اللحاظ الاستقلالي بالمفاهيم الحرفية من دون فرق بينهما في ذلك، وقد أكّد السيد الخوئي بأنَّ اللحاظ الاستقلالي كثيرا ما يتعلق بالمعاني الحرفية، ولا ينحسر المعنى الحرفي باللحاظ الآلي، وإنما يؤتى بغيرها في الكلام مقدمة لإفادة تلك الخصوصية والتضييق[٦٨].

ثالثاً: ما ذكره الشيخ النائيني من أنَّ جميع ما يكون النظر إليه آلياً يشبه المعاني الحرفية فمردود أيضاً من جانبين[٦٩]:

١. بما أوردناه في الرأي السابق من أن النظر إلى المعنيين الحرفي والاسمي على أنهما استقلاليان ولا فرق بينهما.
٢. لو تنزلنا عن ذلك ونظرنا الى المعنى الحرفي على أنَّه آلي، لا يعني ذلك أنَّه ملاك لحرفية المعنى، كما أن اللحاظ الاستقلالي لا يكون ملاك الاسمية، بل ملاك المعنى الحرفي التبعية الذاتية وأنها تعليقية محضة، وملاك المعنى الاسمي الاستقلالية الذاتية وأنها بحد ذاتها غير متقوّمة بغيرها.

وحاول السيد الخوئي أنْ يوضح رفضه بتعبير آخر: أنه على المبنى الصحيح الذي قدّمه الشيخ النائيني من أنَّ المعنى الحرفي والاسمي متباينان ذاتاً وحقيقةً، فلا يدور المعنيان المتباينان بما هما كذلك مدار اللحاظ الآلي والاستقلالي بداهة أن المعنى حرفيّ وإن لوحظ استقلالاً، واسمي وإن لوحظ آلةً؛ لأنهما غير متقوّمين بهما ليختلف باختلافهما[٧٠]، وأكد غيره من الاصوليين بأنَّ القول في وجود فرق بين المعنيين الحرفي والاسمي أصلٌ مسلَّم به لم يخالفه أحد حتى الذي يُنسب اليه القول الأول بأنَّ الحروف لم توضع لمعانٍ أصلاً وليس لها معنى، وإنَّما تدل في الكلام على خصوصية من الخصوصيات كحركات الاعراب[٧١].

ويمكن أن نختم هذا المطلب بما ذكره السيد محمد محمد صادق الصدر الذي يرى أنَّ مبنى المحقق النائيني في الوضع فيما يتعلق بالمعنى الحرفي أنّه عام والموضوع له عام مع أنّ وضع المعنى الحرفي فيه خلاف، فأكّد السيد الصدر أنَّ المحقق النائيني يرى هذا الوضع لمعاني الحروف على الرغم من أنَّه يراها ايجاديـّاً وأنَّه لا يوجد إلا عند الاستعمال وأنَّه لا

يمكن التعبير عنه الا بتوسط المعاني الاسمية وكل هذه الامور مساوقة لجزئية المعنى الحرفي ومع ذلك يرى أنها لا تنافي كليّته[٧٢].

ومع ذلك يرى السيد الصدر أنَّ المحقق النائيني –على ما ظهر له– يرى غير ذلك وهو أنَّ المعنى الحرفي يقع مصداقاً للوضع العام والموضوع له خاص[٧٣] ودليله على ذلك رأي النائيني أنَّ الحروف توضع للنسب بتوسط المفاهيم الاسميّة[٧٤].

القول الرابع

المعاني الحرفيّة والمفاهيم الأدويّة نسب وروابط.

نسب السيد الخوئي اختياره الى بعض المشايخ المحققين، وبعد التحقق تبيّن أنَّه رأي الشيخ محمد حسين الغروي الاصفهانيّ في شرحه على الكفاية[٧٥]، ومضمونه أنّ الحروف موضوعة للنسب بين الجواهر والأعراض ، فوظيفة المعنى الحرفي على أنَّه رابط قائم بينهما، واذا ما حاولنا أن نتحقق من قِدم هذا الرأي وأسبقية القول به، نجد السيد محمد تقي الحكيم قد حققه وأرجعه الى أبي البقاء الكفويّ (ت١٠٩٤هـ) وهو تحقيق دقيق[٧٦]، قال ابو البقاء: (وَالصَّوَاب أَن الْمَعْنى الَّذِي وضع لَهُ الْحَرْف سَوَاء كَانَ نِسْبَة أَو مستلزما لَهَا هُوَ الْمعِين بِتَعْيِين لَا يحصل فِي الذِّهْن إِلَّا بِذكر الْمُتَعَلّق مثلا: "لَيْت" مَوْضُوع لكل فَرد معِين من التمنيات الَّتِي تتَعَيَّن بالمتعلقات مثل: "زيد قَائِم" فَلَا بُد من ذكره، وَهَذَا معنى مَا قيل: إِنَّ الْحَرْف وُضع بِاعْتِبَار معنى عَام، هُوَ نوع من النِّسْبَة، وَالنِّسْبَةُ لَا تتَعَيَّن إِلَّا بالمنسوب إِلَيْهِ، فَمَا لم يذكر مُتَعَلق الْحَرْف لَا يتَحَصَّل فَرد من ذَلِك النَّوْع، وَهُوَ مَدْلُول الْحَرْف لَا فِي الْعقل وَلَا فِي الْخَارِج، وَإِنَّمَا يتَحَصَّل بتعلّقه فيتعقل بتعلّقه، فقد ظهر أَن ذكر مُتَعَلق الْحَرْف إِنَّمَا هُوَ لقُصُور فِي مَعْنَاهُ لِامْتِنَاع حُصُوله فِي الذِّهْن بِدُونِ مُتَعَلّقه، وَاعْتبر مثل هَذَا فِي الِابْتِدَاء وَلَفْظَة "من")[٧٧].

في البدء نودُّ أنْ نسلط الضوء على تقريرات السيد الخوئي بدوراته الاصوليّة المختلفة من وجهة نظر منهجيّة، وتحديداً فيما يتعلق بترتيب أقوال الاصوليين بعد مناقشة القول الثالث: تباين المعنيين الحرفي والاسمي.

فوجدناه – قُدس سرُّه– في تقريرات بحثه الخارج فيما دوّنه الشيخ الفياض والسيد البهسودي والسيد علاء الدين بحر العلوم قد جعل القول الثالث: تباين المعنيين الحرفي والاسمي ذاتاً وحقيقةً لمناقشة رأي أستاذه الشيخ النائيني القائل بـ(ايجاديّة الحروف واخطاريّة الاسماء)، وخصص القول الرابع من بين الاقوال في حقيقة المعنى الحرفي لمناقشة رأي الشيخ محمد حسين الاصفهاني القائل بـ(النسب والروابط) وقد حدّد القول الخامس لمناقشة رأي استاذه الشيخ ضياء الدين العراقي القائل بـ(الاعراض النسبيّة)[٧٨].

في حين نجده –قُدس سرّه– في تقريرات بحثه التي دوّنها السيد علي الشاهروديّ والسيد حسن الصافي والسيد محمد تقي الجواهري قد جعل القول الثالث: تباين المعنيين ذاتاً وحقيقةً لعرض ومناقشة رأييّ الشيخ الاصفهانيّ(النسب والروابط) والشيخ النائيني (ايجادية الحروف) فجمعهما في القول الثالث ولم يذكر الرأي الخامس المذكور على أنَّه خامساً(الاعراض النسبيّة) للشيخ ضياء الدين العراقي في تقريرات بحثه المتقدم ذكرها، بل عمد الى خلاصة الأقوال وادلى برأيه ، ومما يمكن أنْ نرصده منهجيّاً أنّه قدّم الرأي القائل بالنسب والروابط على القول بايجاديّة الحروف في بحثه الذي قرّره السيد حسن الصافي والسيد محمد تقي الجواهري، وعكس الأمر فقدّم القول بايجادية الحروف على القول بالنسب والروابط في بحثه الذي قرّره السيد الشاهرودي[٧٩].

ويبدو لي أنَّ الصواب في ترتيب هذه الاقوال: إنَّ القول الثالث هو التباين بين المعنيين ومن ثمّ اختلفت وجهة نظر الاصوليين في طبيعة هذا التباين ومن اي جهة فتأتي الآراء ضمن هذا القول لا أنْ نجعل هذه الاقوال قبالة الرأي الاول الذي أنكر أنَّ للحروف معاني والقول الثاني: اتحاد المعنيين الحرفي والاسمي، وهذا ما وجدنا فعلا عند السيد محمد باقر الصدر فيما قرّر بحثه الخارج السيد محمود الشاهرودي فقد عنّون القول الثالث: تباين المعنيين الحرفي والاسمي بـ(نسبية المعنى الحرفي) ومن ثم جاءت آراء الاصوليين تحت هذه النسبيّة وعلى النحو الآتي:

١.ايجادية المعنى الحرفي .

٢. وضع الحروف للوجود الرابط.

٣.وضع الحروف للتحصيص .

٤.وضع الحروف للاعراض النسبية.

كل هذه الآراء المنسوبة الى أصحابها من الاصوليين – كما سيتبيّن من عرضها في تقريرات بحث السيد الخوئي الخارج– تنظر الى حقيقة الحرف ووظيفته ومن ثمّ ما يمتاز به من المعاني الاسمية.

وعوداً على بدء فإنَّ القول بالتباين بين المعنيين ذاتاً وحقيقةً هو في وظيفة المعنى الحرفي على أنَّه نسب وروابط قائمة بين الجواهر والأعراض التي لا وجود لها في نفسها ،هو رأي الشيخ محمد حسين الاصفهاني، وقد كان به حاجة الى توطئة أو مقدمات لبيان حقيقة هذا الرأي عن طريق عرض تقسيمات الفلاسفة للوجود؛ ليتسنى له بيان مقصده والمراد من حقيقة النسب والروابط والى أي قسم من الموجودات تنتمي هذه الروابط(٨٠)، والذي يلاحظ على هذه المقدمة الفلسفيّة التي عرضها السيد الخوئي في بحوثه الخارج أنَّ بعض مقرري بحثه حرّروها نصّاً، وبعضهم الآخر لم يدوّنها، فلم نجد هذه المقدمة في التقريرات التي دوّنها السيد علي الشاهرودي والسيد حسن الصافي، فلا نعرف هل طرحها السيد الخوئي ولم تُحرر أو لم يطرحها أصلاً؟ ولا شك في أنَّ هذه التقريرات كُتبت في دورات أصوليّة مختلفة، وبين طرحها وعدمه نجد من الضروري جداً أنْ نعرضها لبيان المطلب وعلى النحو الآتي(٨١):

القسم الأول: ما يكون مستقلاً في حدِّ نفسه بحسب الخارج غير مفتقر في تحقّقه ووجوده إلى شيء آخر يقوم به ، أو يعرض عليه ، كما أنّه لا يتوقّف حصوله في الخارج على علّة موجدة له ، فيقال : هو موجود في نفسه ولنفسه وبنفسه ، بمعنى أنّه في حدّ ذاته يحمل عليه الوجود ، كما أنّ وجوده غير محتاج إلى موضوع وعلّة أصلا وهذا هو واجب الوجود .

القسم الثاني: ما يكون وجوده مستقلا في نفسه، ويحمل عليه الوجود، ووجوده غير محتاج إلى محل يقوم به أو يعرض عليه، وإنّما كان من ناحية إيجاده مفتقراً إلى علّة تقتضيه، وهذا القسم هو الجوهر، كزيد وعمرو، فيقال : زيد موجود في نفسه ولنفسه إلاّ أنّ وجوده كان بغيره وبسبب آخر، فيقال : موجود في نفسه ولنفسه وبغيره .

القسم الثالث: ما يكون موجوداً في نفسه، ويستحقّ إطلاق الوجود عليه إلاّ أنّ وجوده في الخارج محتاج إلى محل يقوم به وموضوع يعرض عليه، كما يتوقّف وجوده على علّة تكوّنه وتقتضيه، وهذا كوجود الأعراض ، حيث إنّها وجودات في نفسها ولكن بغيرها ولغيرها ، لأنّها أوصاف لموضوعات متحقّقة في الخارج ووجودات بغيرها من جهة وجود علّة اقتضت ذلك كالسواد والبياض، فهذه وجودات في نفسها وبغيرها ولغيرها .

القسم الرابع: ما يكون موجوداً لا في نفسه ، بمعنى أنّه ليس موجوداً في حدّ نفسه فضلا عن كونه لنفسه، حيث هو في ضمن شيء آخر، ولا أنّه بنفسه؛ لأنّه بعلّة اقتضت ذلك، فهو موجود لا في نفسه ، غير قابل لحمل الوجود عليه، وإنّما هو في غيره ومحتاج في ذاته إلى تعقّل شيء آخر.

فيمكن اختصار حقيقة الموجودات الأربعة على النحو الآتي[٨٢]:

١. موجود في نفسه ولنفسه وبنفسه، وهو واجب الوجود فمصداقه(تعالى شأنه).
٢. موجود في نفسه ولنفسه وبغيره، ومصداقه الجواهر.
٣. موجود في نفسه وبغيره ولغيره. ومصداقه الاعراض
٤. موجود في غيره ولغيره وبغيره، ومصداقه النسب والروابط.

مدار الحديث ومضمونه هو الوصول الى حقيقة القسم الرابع؛ لأنَّه مصداق للنسب والروابط التي تكون رابطة بين العرض ومعروضه ؛ لأنَّ حقيقة الربط لا توجد في الخارج الا بتتبع وجود المنتسبين من دون نفسية أو استقلال فهي بذاتها متقومة بالطرفين، ومن ثمّ لا ماهية لها ، لأنّ الماهية ما تقع في جواب السؤال عن الشيء بما هو الحقيقة ، ولا يقع عنها بما هو شيء ، إذ لا مفهوم له حتّى يقع في الجواب، فهذا القسم يسمّى بالوجود الرابط ، كما أنّ القسم الثالث يسمّى بالوجود الرابطي[٨٣].

وقد حرّر المقرّرون أدلةً بالامثلةً ذكرها السيد الخوئي عن الشيخ الاصفهاني على مصاديق القسمين: الثالث والرابع لنتثبت من حقيقة المعنى الحرفي وأداء وظيفته ربطاً بوصفه مصداقاً للقسم الرابع في الموجودات، وهي أنّنا نتيقّن من وجود جوهر وهو "زيد" مثلاً ، ونتيقّن من وجود عرض كالقيام أو البياض، ولكنّنا نشكّ في ثبوت ذاك العرض وهو القيام والبياض لذلك الجوهر وهو "زيد"، واستطرد موضحاً بأننا نشكّ في نسبة ذلك العرض إلى المعروض، وتحقّق الربط بين زيد والبياض، أو زيد والقيام، والحقيقة أنّ متعلّق الشكّ غير متعلّق اليقين، فاليقين متعلق بوجود

الجوهر والعرض، والشكّ متعلق بوجود شيء آخر هو النسبة والربط بينهما، فتعدّد المتعلّق يكشف عن تعدّد الوجود ومن ثمّ فالوجودات ثلاثة: وجود للجوهر، ووجود للعرض، ووجود للنسبة والربط[٨٤] .

واسترسل السيد الخوئي ذاكراً أدلة الشيخ الاصفهاني –بما حرّره مقرّرو بحثه– على أنَّ القسم الرابع وجود غير مستقل خارجاً، ووجود لا في نفسه بما أفاده من أنّ ثبوت شيء لشيء ليس أمراً مستقلاً ، بل هو في ضمن شيئين : جوهر وعرض، إذ لو كان للنسب وجود مستقل لقائم بغيره لا محالة، فتوجب وجود رابط بينه وبين معروضه، ومن ثمّ فإنَّ الرابط فلو كان موجوداً في نفسه لاحتاج إلى معروض ولكان محتاجاً الى رابط يربطه بطرفيه من الجوهر والعرض ، فتكون الموجودات خمسة ثم ننقل الكلام الى الرابطين فيلزم التسلسل وهو باطل ، وبما أنَّه غير مستقل في الوجود عبّر عنه بالوجود الرابط؛ لأنَّ وظيفته ربط العرض بالجوهر[٨٥].

وقد لخص السيد الخوئي رأي الشيخ الاصفهاني بما فهمه من أدلته قبل أنْ يناقشه فيها بأنَّ واقع الربط وحقيقته الخارجية هو المعنى الحرفي لا مفهوم الربط، فإنَّه من المفاهيم المستقلة الاسميّة، فحكمة الوضع كما تقتضي وضع الألفاظ للمعاني الاسمية من الجواهر والأعراض ، كذلك تقتضي أن تكون النسب موضوعاً لها شيء، وليس الموضوع لها إلاّ الحروف، فالحروف وضعت للنسب الواقعية الخارجية التي هي غير مستقلّة في الوجود أصلا ، وليست موضوعة لمفاهيم النسب الخاصّة كالنسبة الظرفية والابتدائية وغيرها[٨٦].

في حين نجد السيد محمد باقر الصدر – فيما قرّره السيد محمود الشاهرودي– يقرأ فكرة الشيخ الاصفهاني بطريقة اخرى، إذ يرى أنَّ الحرف وُضع لماهية النسبة التي هي عين الاستهلاك والاندكاك والتي يكون تقررها الماهوي في طول صقع الوجود ذهناً أو خارجاً لا الوجود الرابط الخارجي، فكون النسبة موجودة خارجاً أو موجودة ذهناً غير مأخوذ في مدلول الحرف وانما المدلول ماهية النسبة نفسها ، وبذلك تبيّن له أنَّ النسبة المتقوّمة بالطرفين في عالم الذهن وافية بالمعنى الحرفي عند الشيخ الاصفهاني[٨٧].

فبعد أنَّ عرض– قُدس سرّه– أدلة الشيح محمد حسين الاصفهاني في الحروف الدالة على النسب والروابط من وجهة نظره، أخذ السيد الخوئي يرد على حججه ورأى أنّ البحث في مناقشته يقع في مرحلتين[٨٨]

الاولى: في أصل تحقّق القسم الرابع غير وجود الواجب والجواهر والأعراض ،وهو الموجود لا في نفسه، أو بطريقة أخرى هل الموجود الممكن منحصر في الجوهر والعرض أو هناك قسم آخر ممكن.

الثانية : في أنّ الحروف وضعت لهذا المعنى أم لا، أو بطريقة اخرى على تقدير أننا سلمنا بالوجود الرابط فهل يصحّ الالتزام بكون الحرف موضوعاً له أو لا؟.

فبدأ السيد الخوئي بالإجابة عن التساؤل الأول الذي طرحه، والتحقيق عنده أنّه ليس هناك قسم رابع من الموجودات الممكنة غير وجود الجواهر والأعراض ، والوجه فيه : أنّ هذه الموجودات غير المستقلّة لو كانت لم تكن لها ماهية أصلا ، ولا يتعقّل وجود خارجي إمكاني بلا ماهية ، إذ لا معنى للموجود بلا ماهية ، فإنّها حدّ للوجود، نعم وجود الواجب لا ماهية له لأنّه لا حدّ له[٨٩].

وأمّا ما استدل به الشيخ الاصفهاني من برهان على إثبات رأيه فيرى السيد الخوئي أنَّه غير تامّ؛ لأنّ غاية ما جاء به أنّ تعدّد المتعلّق يكشف عن تعدّد الوجود ، وهذا ليس بصحيح، إذ ربما يكون هناك وجود واحد في الخارج، ويكون من جهة متيقّناً ومن أخرى مشكوكاً، فالكلّي ربما يتيقّن بوجوده في الدار ، ولكن بالإضافة إلى مصاديقه كزيد وعمرو مشكوك، وبناءً على أنّ الكلّي عين فرده فوجود ذلك الكلّي وجود للفرد، فهو وجود واحد صار متعلّقاً لليقين والشكّ من جهتين، وما نحن فيه من هذا القبيل، فإنّ اليقين تعلّق بوجود الجوهر وهو "زيد"، ويقين تعلّق بوجود العرض وهو كلّي "البياض" إلاّ أنّنا نشكّ في نسبة ذلك الكلّي إلى "زيد"، وهكذا الحال في غير المقام[٩٠].

وأمّا الكلام عن المرحلة الثانية التي طرحها السيد الخوئي في مناقشة رأي الشيخ الاصفهاني فيرى أننا لو تنزّلنا عن ذلك، وسلّمنا بأنّ هناك وجوداً رابعاً، وهو الوجود لا في نفسه إلاّ أنّ كون الحروف من هذا القبيل ليس كذلك ، إذ الحروف لم تكن موضوعة لما هو الموجود خارجاً؛ لعدم تحقّقه في الذهن وقد مرّ أنّ ما يوضع له اللفظ لابدّ وأن يكون أمراً قابلا للوجود الذهني لينتقل إليه السامع ومن ثمّ فما هو المفهوم الذي وضع له الحرف ؟ هل هو مفهوم النسبة والربط ؟ فإنّ ذلك مفهوم اسمي مستقل في عالم الإدراك أو هناك مفهوم آخر وضعت له الحروف غير مفهوم النسبة ، فما هو ذلك المفهوم ؟ خلاصة القول: إنَّ الحروف ليست موضوعة للنسب الخارجية[٩١].

ولا أراه زيادةً في البحث من أنْ ندوّن رأي السيد محمد باقر الصدر؛ لأنَّ المقام قد اقتضاه، إذ يرى أنَّ هذا الاشكال الذي أورده السيد الخوئي مندفع؛ لأنَّ الوجود الخارجي لم يؤخذ في مدلول الكلمة ليُقال: إنَّه لا يقبل الانتقال الذهني اليه، إذ إنَّ الحرف لم يوضع للوجود الرابط الخارجي، بل وُضع لذات ماهية النسبة بقطع النظر عن نحوي وجودها، غير أنَّ النسبة متقوّمة دائماً بشخص وجود طرفيها، ومن ثمّ فالنسبة القائمة في ذهن المتكلم والنسبة القائمة في ذهن المتلقي ماهيتان متغايرتان وكل منهما قابلة للانتقال الذهني[٩٢].

وقد استدل السيد الخوئي – فيما حرّروه المقررون– على ردّ حجة الشيخ الاصفهاني في اثبات رأيه بدليلين هما على النحو الآتي[٩٣]:

أحدهما: أنّ الحروف تستعمل في موارد غير صالحة لان يكون وجودها رابطاً، وذلك في مثل واجب الوجود ، فيقال :" الله عالم بـكذا" ، أو "قادر على كذا" ، أو "مريد لـكذا" وغيرها من الامثلة وبناءً على القول: إنّ الحروف تفيد الربط بين العرض والجوهر، فقد استعملت الباء وغيرها من الحروف على هذا المعنى مع أنّ صفاته تعالى عين ذاته، وذاته غير قابلة لطروء هذه الأمور عليها ، فإنّها ليست محلاً للعوارض والحوادث مع أنّنا بالوجدان نشاهد استعمال الحرف في مثل هذه الموارد كاستعماله عندما يقال : "زيد عالم بـكذا" ، من دون فارق بينهما.

وقد دفع السيد محمد باقر الصدر هذا الاشكال الذي بناه السيد الخوئي بأنَّه مبني على تخيل كون المدعى وضع الحرف للوجود الرابط الخارجي، وقد تبيّن أنّه موضوع لماهيّة النسبة[٩٤].

والآخر: استعمال الحروف وتوظيفها في الأُمور العدمية والاعتبارية، فيقال : "اجتماع الضدّين في نفسه ممتنع" ، و"الإمكان في نفسه مغاير للامتناع" ، ولا ريب أنّه لا نسبة بين اجتماع الضدّين ونفسه ، وكذلك بين الإمكان ونفسه؛ ليعبّر عنها بالوجود الرابط.

وبعد هذه الاستعمالات في توظيف الحروف بما لا يتفق مع فكرة النسب والروابط التي تؤديها من وجهة نظر الشيخ محمد حسين الاصفهاني تساءل السيد الخوئي رافضاً أصل القول، فما هي النسبة التي يحكي عنها الحرف؟[٩٥].

ويرى السيد الخوئي أنَّ قول الشيخ محمد حسين الاصفهاني كان جميلاً لولا ما تقدّم ذكره من اعتراض خدشت صحته، أي صحّة استعمال الحروف في غير الجواهر والأعراض مما هو فوقها ودونها، ويستعمل بين الشيء ونفسه أو المستحيلات[٩٦]، ويرى الدكتور مصطفى جمال

الدين أنَّ هذا القول هو اقرب الآراء الى المعنى المدلول عليه بالحرف، وقد اقتنع باختياره متابعاً بذلك أكثر الأصوليين، وقد أمسك عن مناقشة أدلة السيد الخوئي في رفضه للقول [٩٧].

القول الخامس

المعاني الحرفية اعراض النسبية

يذهب أصحاب هذا القول الى أنَّ المعنى الحرفي من قبيل الوجود العارض، وقد نسبه السيد الخوئيّ –على ما قرّره السيد علاء الدين بحر العلوم والشيخ محمد اسحاق الفياض والسيد البهسودي– الى المحقّق ضياء الدين العراقي على أنّ الحروف لم تكن موضوعة لإفادة النسب الخاصّة، ولا للربط بين العرض والمعروض، فإنّ الهيئة هي التي تفيد هذا المعنى، بل الحروف موضوعة للأعراض النسبية التي تحتاج في تقوّمها الى الطرفين، فاذا قيل: "زيدٌ في الدار" فلفظ زيد يدلّ على ذاته المعينة، ولفظة "الدار" تدل على ذاتها ولفظة "في" تدلّ على عرض الأين منتسباً الى موضوع ما، أي الكون في الدار من الأعراض النسبية التي تحتاج الى طرفين والهيئة التركيبية تدلّ على تحقق هذا العرض، وهو الكون في الدار لزيد[٩٨].

في حين نجد السيد محمد باقر الصدر قد شكك في نسبة القول الى المحقق العراقي، إذ يرى أنَّ مقالاته غير متطابقه مع ما نُسب إليه، بعد أنْ رأى أنَّ قول المحقق العراقي مذهب يتأرجح بين الاتجاهات[٩٩]، وللتحقق من هذا الأمر نورد ما قاله المحقق العراقي بما نصّه –وهو يذكر الآراء التي قيلت في تباين المعنى الحرفي مع المعنى الاسمي–:(الثاني من المشارب: ما يظهر من بعض آخر من أنَّ معاني الحروف معان قائمة بغيرها وأنَّها من سنخ الاعراض القائمة

بمعروضاتها كالسواد والبياض، وهذا المشرب هو ظاهر كل من عبر عنها بأنها حالة لمعنى آخر)[١٠٠].

والذي يبدو من عرض المحقق العراقي لرأيه أنَّه مقتضب جداً، وفيه ما يدلّ على أنَّه لغيره وقد عرضه على أنَّه معروف من قبلُ بدليل قوله –وهو يعرض عددا من الآراء– :(ما يظهر من بعض آخر) وقوله الآخر: (هو ظاهر كل من عبّر عنها بأنَّها حالة لمعنى آخر) وهذا الاحتمال يرجح ما ذكره السيد محمد تقي الحكيم أنَّ للشريف الجرجاني رأياً فيما نقله عنه عبد الرحمن الجامي في الفوائد الضيائية يتفق مع ما نُسب الى الشيخ العراقي قال الجامي فيما نقله محمد تقي الحكيم: (كما أنَّ في الخارج موجوداً قائماً بذاته، وموجوداً قائماً بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصداً ملحوظ في ذاته، يصلح أنْ يحكم عليه وبه، ومعقول هو مدرك تبعاً وآلةً لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما)[١٠١]. وفي الفوائد الضيائيّة نص قريب منه وليس نصّاً فيما ذُكر[١٠٢].

الا أنَّ تلميذه السيد حسن البجنوردي ت(١٣٧٩هـ) نقل عنه رأياً يدل دلالة واضح على القول بالأعراض النسبية بعد أن قسّم المفاهيم الذهنيّة على قسمين:(قسم من قبيل الجواهر الخارجية ... وقسم آخر حالها حال الاعراض الخارجيّة، كما أنَّ الأعراض لا يمكن أنْ توجد في الخارج مستقلة وفي غير موضوع، وإنَّما هي نعوت وصفات لغيرها ووجوداتها في نفسها عين موجوداتها لموضوعاتها، كذلك هناك مفاهيم لا يمكن أنْ توجد إلا حالة لمدخولاتها، فمفهوم "من" مثلاً ليس هو في الذهن طبيعة الابتداء التي يمكن أنْ يخبر عنها تلاحظ مستقلةً، بل الابتداء الذي هو حالة للبصرة او غيرها من مدخولات هذه الكلمة، ولذلك لا يمكن أن يخبر عنه ولا به عن شيء)[١٠٣].

فعرض السيد الخوئي فيما حرّره مقررو بحثه مقدمةً فلسفيّة للشيخ العراقي يبيّن فيها مقصده، وهذه المرة اقتصرت المقدمة على تفصيل ممكن الوجود فيما يتعلق بالأعراض؛ لأنَّ مدار القول حولها، وقد ذكر أنّ الأعراض على قسمين[١٠٤] :

أحدهما: قسم يكون في مقام وجوده الخارجي محتاجاً إلى موضوع واحد يقوم به خاصّة ، ومصداقه الكيف والكم ونحوهما.

والآخر: قسم يكون في مقام وجوده الخارجي محتاجاً إلى موضوعين يتقوّم وجوده بهما ، كالعرض الأيني والإضافي وما شاكلها، ويسمّى بالعرض النسبي.

ومن ثمَّ فالحاجة دعت العقلاء إلى وضع الألفاظ التي تدور عليها الإفادة والاستفادة، فوضعوا الأسماء للجواهر وبعض الأعراض، ووضعوا الهيئات من المركبات والمشتقات للنسب والروابط، ووضعوا الحروف للأعراض النسبية الإضافية[١٠٥].

فمدار بحثنا المعنى الحرفي متعلق بالعرض النسبي وهو القسم الثاني الذي يحتاج الى موضوعين، مثال ذلك لتقريبه للاذهان، أنّنا لو قلنا :" زيد في الدار" ، فإنّ زيداً جوهر له مفهوم اسمي مستقل في عالم الإدراك، لا يستفاد منه إلاّ واقعه، كما أنّ "الدار" مفهوم اسمي لا يستفاد منها إلاّ واقعها ، وأمّا "في" فتدلّ على خصوصية قد نسبت إلى الذات، وهي تحقّق كون ما منه، وتلك الخصوصية هي التي صحّحت النسبة، ولولاها لما كان في الكلام مناسبة، أمّا الهيئة فتشير إلى ذلك العرض المتحقّق من زيد وتحمله عليه، وهذه الخصوصية التي يكشفها الحرف تختلف فتارةً تكون وجوداً أينيّاً مكانياً ، وأخرى ابتدائياً ، وثالثة انتهائياً[١٠٦].

فرفض السيد الخوئيّ قول أستاذه ضياء الدين العراقي، وقد وصف رأيه بالفساد بل وأوضح فساداً من القول الرابع القائل بالنسب والروابط[١٠٧].

١. أمّا فساده فلأنّ الحروف ربّما تستعمل في موارد غير قابلة لنسبة العرض إلى معروضه ، كما في صفات الواجب تعالى والاعتبارات والانتزاعيات، فيقال: "إنّ الله عالم بكذا"، وقوله تعالى:(الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)[طه/٥] وأمثالهما، وإذا كان معنى الحروف الأعراض النسبية كان لازمه استحالة استعمال الحروف في هذه الموارد؛ لأنّه تعالى أجلّ من أن يتّصف بالأعراض النسبية وغير النسبية، فصحّة استعمال الحروف في الواجب والممكن والممتنع على نسق واحد بلا لحاظ عناية في شيء منها، تكشف كشفاً قطعياً عن أنّ الموضوع لها المعنى الجامع الموجود في جميع هذه الموارد على نحو واحد، لا خصوص الأعراض النسبية الإضافية.
٢. وأمّا ما كان أوضح فساداً– وقد استغرب السيد الخوئي صدوره عن الشيخ العراقي– فلأنّ معنى هذا القول إنّ "في" موضوعة للظرفية؛ لأنّها العرض النسبي، أعني كون شيء في

شيء، وهذا المفهوم معنى اسمي، ولازمه اتّحاد المعاني الاسميّة والحرفيّة بحسب الذات، ويكون التخيير بينهما باللحاظ مع أنَّ الشيخ ضياء الدين العراقي اعترف بنفسه بتغاير المعنيين، فهذا نقض لما التزم به، وهذا القول فاسد، بل أوضح فساداً من القول بالنسب والروابط.

ومّما يمكن أن يضاف من غير تقريرات بحثه الخارج أنَّ السيد محمد تقي الحكيم ذكر مفارقة في رأي الشيخ العراقي وهي أنَّ اعتبار المعنى الحرفي من قبيل الوجود الرابطي لا يمنع من صحة الاخبار به وعنه كما هو الشأن في الاعراض الخارجيّة، ومن ادراكنا لعدم الصحة يتبيّن أنهما مختلفان في الأصل(١٠٨).

وقد اعترض على رأيه ايضاً تلميذه السيد حسن البجنوردي، إذ يرى أنّ المعنى الحرفي كان من أصل الاعراض لما احتاج الا الى طرف واحد وليس الى طرفين والواقع أن المعاني الحرفية بها حاجة الى طرفين(١٠٩).

رأي السيد الخوئي فيما قيل من آراء

وقوله بـ"بالتحصيص أو تضييقات المفاهيم الاسميّة"

بعد أنْ عرض السيد الخوئي تلك الآراء كلّها التي قيلت في المعنى الحرفي باختلاف مشاربها الأصوليّة ومنطلقاتها الفلسفية التي أفادها من أساتذته والاصوليين الذين سبقوه بدا له أن يبدي برأيه فيها، ويصرّح بما جاد به فكره من قول صحيح لحقيقة المعنى الحرفي ووظيفته، إذ يرى أنَّ الأقوال التي فسّرت المعنى الحرفي جميعها باطلة وعدم امكان المساعدة على واحد منها(١١٠).

والذي يلاحظ على ما حرّره مقررو بحثه الخارج أنَّ السيد الخوئي اختلف نهجه حينما انتهى من عرض الأقوال ومناقشتها والادلاء برأيه، فنجده فيما حرّره الشيخ محمد اسحاق الفياض أنّه بدأ بعبارة (والنتيجة لحدّ الآن: ظهور بطلان جميع الأقوال والآراء التي سبقت، وعلى ذلك فيجب علينا أن نختار رأياً آخر في مقابل هذه الآراء)(١١١)، في حين لم نجد مثل هذا التصريح بهذه النتيجة في بداية رأيه فيما حرّره السيد علاء الدين بحر العلوم، والسيد علي الشاهرودي، والسيد محمد تقي الجواهري والسيد حسن الصافي، بل صرّح برأيه مباشرة بعبارة (والصحيح أنْ يُقال) أو (بيان ذلك أن يقال) أو (التحقيق أنْ يقال) و(توضيح المقام)(١١٢).

أمّا اختياره لحقيقة المعنى الحرفي فيرى أنّ كلَّ حرفٍ من الحروف يبيّن خصوصية معنى اسمي افرادي أو خصوصية معنى اسمي تركيبي فكل الحروف تؤدي وظيفة تقييديّة لمعاني الاسماء، فأغلبها يوجب خصوصيّة التضييق في المفاهيم الاسميّة، فالحروف في تضيقاتها على قسمين:

أحدهما: ما يدخل على المركبات الناقصة والمعاني الافرادية كـ"الباء" و"الى" و"في" و"على" وغيره.

والثاني: ما يدخل على المركبات التامّة ومفاد الجملة كحروف النداء والنفي والشرط والتشبيه والتمني والترجي وغير ذلك(١١٣).

وبطريقة أخرى أنّ الحروف وضعت لمعانٍ ومفاهيم غير مستقلّة في عالم المفهوميّة، وإنّما هي متعلّقة بغيرها، تلك المعاني والمفاهيم هي تضييقات للمعاني الاسمية ، فـ(غرض المتكلم كما يتعلق بإفادة المفهوم على إطلاقه وسعته كذلك قد يتعلق بإفادة حصة خاصة منه كما في قولك: "الصلاة في المسجد" حكمها كذا حيث إنَّ حصص المعنى الواحد فضلا عن المعاني الكثيرة غير متناهية فلا بدَّ للواضع الحكيم من وضع ما يوجب تخصص المعنى وتقيده وليس

ذلك الا الحروف والهيئات الدالة على النسب الناقصة كهيئات المشتقات وهيئة الإضافة أو التوصيف فكلمة "في" في قولنا : "الصلاة في المسجد" لا تدل الا على أن المراد من الصلاة ليس هي الطبيعة السارية إلى كل فرد، بل خصوص حصة منها سواء كانت تلك الحصة موجودة في الخارج أم معدومة ممكنة كانت أو ممتنعة ومن هنا يكون استعمال الحروف في الممكن والواجب والممتنع على نسق واحد وبلا عناية في شيء منها فنقول ثبوت القيام لزيد ممكن وثبوت العلم للّه تعالى ضروري وثبوت الجهل له تعالى مستحيل فكلمة اللام في جميع ذلك يوجب تخصص مدخوله فيحكم عليه بالإمكان مرة وبالضرورة أخرى وبالاستحالة ثالثة فما يستعمل فيه الحرف ليس الا تضييق المعنى الاسمي من دون لحاظ نسبة خارجية)[١١٤].

وقد اصطلح السيد الخوئي على هذا القسم من الحروف بالحروف الاصطلاحية[١١٥]، ومما يلاحظ على هذا المصطلح أنَّ السيد علي الشاهرودي والسيد محمد تقي الجواهري انفردا بتحريره للسيد الخوئي في تقريراته، ولم أجده عند غيرهما من المقررين.

وبعد أنَّ بيّن السيد الخوئي رأيه وكيف نظر الى حقيقة المعنى الحرفي وتباينه مع المفهوم الاسمي، خلص الى نتيجة من أمور عدة فيما يتعلق بالقسم الاول من تضييقات المفهوم الاسمي وهي الحروف الافراديّة [١١٦]:

الاول: أنّ المعاني الحرفية تختلف مع المعاني الاسمية ذاتاً ولا اشتراك لهما في طبيعي معنى واحد، فإنّها متدليات بها بحد ذاتها وهي مستقلّات في أنفسها ولا جامع بين الأمرين أصلاً.

والثاني: أنّ معانيها ليست بإيجادية، ولا بنسبة خارجية، ولا بأعراض نسبية إضافية، بل هي عبارة عن تضييقات نفس المعاني الاسمية في عالم المفهومية وتقييداتها بقيود خارجة عن حقائقها، بلا نظر إلى أنّها موجودة في الخارج أو معدومة، ممكنة أو ممتنعة،ومن هنا قلنا: إنّ استعمالها في الواجب والممكن والممتنع على نسق واحد.

والثالث: أنّ معانيها جميعاً حكائية ومع ذلك لا تكون إخطارية، لأنّ ملاك إخطارية المعنى الاستقلالية الذاتية في عالم المفهوم والمعنى، وهي غير واجدة لذلك الملاك، وملاك حكائية المعنى نحو من الثبوت في عالم المعنى، هي واجدة له، فلا ملازمة بين عدم كونها إخطارية وكونها إيجادية كما في رأي المحقق النائيني

وأمّا الأمر الرابع فخصصه السيد الخوئي لنقاط الامتياز بين رأيه الذي اختاره وبين سائر

الآراء، وأخذ يفصّل الامتياز بين رأيه وآراء الاصوليين الذين سبقوه وعلى النحو الآتي[١١٧]:

أولاً: ما امتاز به رأيه عن رأي المحقق النائيني القائل بإيجادية الحروف نقطة واحدة، وهي أنّ المعنى الحرفي على ذلك الرأي ليس له واقع في أيّ وعاء ما عدا التراكيب الكلامية، وأمّا على رأي السيد الخوئي فله واقع في عالم المفهوم وثابت فيه كالمعنى الاسمي، غاية الأمر بثبوت تعلقي لا استقلالي.

ثانياً: ما امتاز به رأيه عن رأي الشيخ محمد حسين الاصفهاني القائل بأنّ الحروف نسب والروابط في نقطة واحدة أيضاً، وهي أنّ المعنى الحرفي على ذلك الرأي سنخ وجود خارجي، وهو وجود لا في نفسه، ولذا يختصّ بالجواهر والأعراض ولا يعمّ الواجب والممتنع، وأمّا على رأي السيد الخوئي فالمعنى الحرفي سنخ مفهوم ثابت في عالم المفهومية ويعمّ الواجب والممكن والممتنع على نسق واحد.

ثالثاً: ما امتاز به رأيه عن رأي المحقق ضياء الدين العراقي القائل بأنّ الموضوع لها الحروف هي الأعراض النسبية في نقطتين:

احداهما: أنّ المعنى الحرفي على ذلك الرأي مستقل بالذات، وأمّا على رأي السيد الخوئي فهو غير مستقل بالذات.

والاخرى: أنّ المعنى الحرفي على ذلك الرأي سنخ معنى يخصّ الجواهر والأعراض ولا يعمّ غيرهما، وأمّا على رأي السيد الخوئي فهو سنخ معنى يعمّ الجميع، هذا تمام الكلام في القسم الأوّل من الحروف.

وأمّا القسم الثاني من الحروف: وهو ما يدخل على المركبات التامة أو ما في حكمها وما خلص إليه من نتائج بعد أنْ بيّن أنَّ الحروف الداخلة على المركبات وإنْ كانت مفردةً إلّا أنّها تفيد فائدةً تامةً من حيث أنَّها كالجمل الانشائية ، وزيادة في توضيح المطلب ولغرض الادلاء برأيه ذكر تقسمات الجمل ولأي شيء وُضعت على المشهور فهي على قسمين[١١٨]:

أحدهما: إنشائية وهي موضوعة لإيجاد المعنى في الخارج، ومن هنا فسّروا الانشاء بإيجاد ما لم يوجد.

والثاني: خبرية، وهي موضوعة للدلالة على ثبوت النسبة في الواقع أو نفيها عنه ومن ثمّ رأى السيد الخوئي أنَّ الصحيح في المراد من الجملتين على النحو الآتي[١١٩]:

أولاً: الجملة الانشائية وضعت للدلالة على قصد المتكلم إبراز أمر نفساني غير قصد الحكاية عند إرادة تفهيمه .

ثانيّاً: الجملة الخبرية موضوعة للدلالة على قصد المتكلم الحكاية عن الواقع ثبوتاً أو نفياً.

لم يكتف السيد الخوئي بما عرضه، بل استطرد موضحاً مقصده من القسم الثاني من الحروف التي تقوم بتضييقات المفهوم الاسمي، وهو أنّ هذا القسم من الحروف كالجملة الانشائية، بمعنى أنّه وضعت للدلالة على قصد المتكلم إبراز أمر نفساني غير قصد الحكاية عند قصد تفهيمه، فحروف النداء كـ (يا) مثلاً، وضعت لابراز قصد النداء وتوجيه المخاطب إليه، وحروف الاستفهام موضوعة لابراز طلب الفهم، وحروف التمني موضوعة لابراز التمني، ونحوها[١٢٠].

وفي خلاصة عرض القسم الثاني من قسمي الحروف المضيّقة للمفاهيم الاسميّة ربط السيد الخوئي هذه النتيجة التي انتهى اليها على أنَّها من ثمار المبحث السابق وهو مبحث الوضع الذي غالباً ما يبحثه الاصوليون في مباحث الالفاظ قبل تحقيق المعنى الحرفي، لأنَّ لازم القول بالتعهد والالتزام هو تعهد كل متكلم بأنَّه متى ما قصد تفهيم معنى خاص تكلم بلفظ مخصوص، فاللفظ مفهم له ودال على أنّه أراد تفهيمه به، فلو قصد تفهيم التمني يتكلم بلفظ خاص وهو كلمة "ليت"، ولو قصد تفهيم الترجي يتكلّم بكلمة "لعل" وهكذا، فالواضع تعهد ذكر هذا القسم من الحروف عند إرادة إبراز أمر من الأُمور النفسانية من التمني والترجي ونحوهما[١٢١].

ومن ثمار نتائجه أيضاً في هذا الرأي تبيّن له بطلان ما ذهب اليه المحقق النائيني القائل بإيجاديّة الحروف، ووجهه ما تبين لك من أنّ معانيها ثابتة في عالم المفهومية كمعاني

الجمل الانشائية، ولا فرق بينهما من هذه الجهة، كما أنّ القسم الأوّل منها حاله حال الهيئات الناقصة[١٢٢].

واحاطةً من السيد الخوئي لرأيه القائل بأنَّ الحروف تضييقات للمعاني الاسميّة بيّن اسباب اختياره لهذا الرأي ورفض الآراء الأصوليّة المتعددة ضمن حقيقة أنَّ هناك تبايناً بين المعاني الحرفيّة والاسميّة، وعلى النحو الآتي[١٢٣]:

الأوّل: بطلان سائر الأقوال الأصوليّة في تحقيقة.

الثاني: أنّ المعنى القائل بتضييقات المعاني الاسميّة مصداق لجميع موارد استعمال الحروف واجباً وممكناً وممتنعاً على نسق واحد، وهذه الشموليّة لمصاديق الموجودات تفتقر اليها الأقوال الأخر.

الثالث: أنّ ما ذهب اليه السيد الخوئي في باب الوضع من أنّ حقيقة الوضع هي: التعهّد والتباني، ينتج الالتزام بذلك القول لا محالة، ضرورة أنّ المتكلم إذا قصد تفهيم حصّة خاصّة فبأيّ شيء يبيّنه، لا يمكن أن يؤدى ذلك إلّا بالحرف أو ما يقوم مقامه.

الرابع: موافقة ذلك للوجدان ومطابقته لما ارتكز في الأذهان، فانّ الناس يستعملونها لإفادة حصص المعاني وتضييقاتها في عالم المعنى، غافلين عن وجود تلك المعاني في الخارج أو عدم وجودها، وعن إمكان تحقق النسبة بينها أو عدم إمكانها، ودعوى إعمال العناية في جميع ذلك يكذّبها صريح الوجدان والبداهة كما لا يخفى، فهذا يكشف قطعياً عن أنّ الموضوع له الحرف ذلك المعنى لا غيره.

لا أراه حشواً من أنْ أذكر موقف الأصوليين من رأي السيد الخوئي القائل بالتضييق أو التحصيص ولا سيما أنَّه يصبّ في صميم الموضوع وعلى النحو الآتي:

أولاً: موقف السيد محمد سرور الواعظ البهسودي مقرر بحثه الخارج.

فقد اثنى السيد البهسودي على جانبٍ من فكرة التحصيص، إذ يرى أنَّ المعنى الحرفي معلوم لنا بالارتكاز، والغرض من البحث تحصيل الالتفات التفصيلي الى هذا المعنى الارتكازي فقد عدّ البهسودي هذا الرأي متيناً جداً؛ لأنَّ الحروف تستعمل في معانيها في الليل والنهار مرات عدة من المتكلمين الذين لا يلتفتون الى هذه التدقيقات والتحقيقات(١٢٤).

أمّا اعتراضه على بحث أُستاذه الخوئي فيرى أنَّ رأي الحروف موضوعة لتقييد المفاهيم الاسمية وتضييقها رأي لا يمكن أن نلتزم به، ووجه الضعف من وجهة نظره أنَّ الحرف بما له من المعنى يقيّد المفهوم الاسمي ويضيّقه وليس الحرف موضوعاً للتقييد بمفهومه أو بمصداقه، فالقول بأنَّ الحرف يقيّد المفهوم الاسمي لا يكفي في تعيين المعنى الحرفي، ولا يغني عن ذكر معناه ، فالحروف بما لها من المعاني تقيّد المفاهيم الاسميّة فلا مناص من تعيينها(١٢٥).

واستطرد موضحاً رأيه في الاعتراض على القول بالتحصيص مستعيناً بالأمثلة التوضيحيّة المشفوعة بأمثلة مقارنة من اللغة الفارسيّة، إذ يرى أيضاً أنَّ للاسماء معاني مستقلة، كما أنَّ لها انواعاً كثيرة، ولهذه الانواع خصوصيات لا بدّ أن تراعى حين تُستعمل بما يناسبها، وكذلك الحروف لها معان غير مستقلة ولها أنواع، ولها ايضاً خصوصيات لا بدّ أنَّ تراعى حين الاستعمال، ووضع كل حرف في موضعه المناسب، فكلمة "من" مثلاً ليست موضوعةً للتقييد مفهوماً ولا مصداقاً، بل هي موضوعة لمفهوم مرتكز في أذهان من يعلم اللغة العربيّة، يُعبّر عنه باللغة الفارسيّة "از" والمناسب بهذا المفهوم هو الوقوع بين المبتدأ به والمبتدأ منه، كما في قولنا:"سرتُ من البصرة" ولذلك ذكروا أنَّ "من" للابتداء، ولا يصحّ أنْ نقول: إنَّه موضوع لمفهوم الابتداء، كما قال به الشيخ محمد كاظم الخرساني فإنّه مفهوم اسمي مستقل، ولا لمصداقه كما قال به السيد الخوئي، بل هو موضوع للمفهوم المرتكز المعلوم، ومناسبة الوقوع بين المبتدأ به والمبتدأ منه، وهذ القول يعمّ كلّ الحروف المفردة والحروف الداخلة على الجمل كـ"ليت" و"لعل" وأمثالها فإنّها مفاهيم وإن كانت للانشاء إلا أنَّ مفاهيمها معيّنة مرتكزة، ولها خصوصيات لا مناص من مراعاتها(١٢٦).

ثانيّاً: موقف السيد محمد باقر الصدر.

إذ يرى أنَّ تحصيص مفهوم اسمي بمفهوم اسمي آخر لا يمكن أنْ يكون إلا اذا افترضنا وجود نسبة بين المفهومين، فيقع أحد المفهومين المراد تضييق معناه طرفاً لنسبة مع المفهوم الآخر، مثال ذلك نسبة الظرفيّة بين النار والموقد في قولنا: "النار في الموقد" وفتكون بذلك حصة خاصة من النار، وينشأ ضيق في دائرة انطباقه يوجب امتناع الانطباق على الفاقد للنسبة، وما لم نتصوّر أو نفترض نسبة سابقة معلومة لدى المنشئ بين مفهومين لا يعقل أنْ يتضيّق أحدهما بلحاظ الآخر أو يتحصص[١٢٧].

وقد وضع السيد محمد باقر الصدر احتمالين لمراد السيد الخوئي ومقصده من التحصيص الذي يراه وظيفةً للمعنى الحرفي بطريقة أمّا هذا أو ذاك ولكلٍّ احتمال منهما له ردٌّ عليه، ويمكن أنْ نعرضهما على النحو الآتي[١٢٨]:

١. يرى السيد محمد باقر الصدر أنَّ السيد الخوئي إنْ أراد بالوضع للتحصيص كون الحرف موضوعاً لما هو ملاك التحصيص، أي النسب التي بها تتضيّق المفاهيم الاسميّة بعضها ببعضها الآخر، فهذا هو الرأي نفسه القائل بالتمايز الذاتي بين المعنى الحرفي والمعنى الاسمي – الذي اصطلح عليه بنسبيّة المعنى الحرفي، وهو رأي أكثر المحققين من الاصوليين المتأخرين– وليس شيئاً آخر في قباله.
٢. وإنْ أراد السيد الخوئي كون الحرف موضوعاً للتحصيص نفسه فيرد عليه بجانبين:

أحدهما: أنَّ التضييق لا محالة قائم في طول أخذ نسبة بين المفهومين، فلا بدَّ من دالٍ على تلك النسبة فإنْ لم يكن هناك دال عليها بقي المدلول ناقصاً، وحيث لا يتصوّر دال غير الحرف فيتعيّن كون الحرف دالاً عليها ومعه يكتمل مدلول الكلام ولا معنى لأخذ الضيق والتحصيص في مدلول الحرف حينئذ.

والآخر: انَّ التحصيص والضيق في طول النسبة وبما يستتبعه المعنى الحرفي وليس التحصيص بنفسه المعنى الحرفي وفي طول المعنى الحرفي، لذلك نجد مصداقاً

للتحصيص في جميع المعاني الحرفيّة، بل بعض هذه المعاني لا تحصيص فيها، وهذا دليل واضح على عدم امكان دعوى كون الحروف موضوعة للتحصيص ابتداءً، ومن ثمّ عدم اطراد التضييق في جميع الموارد الحرفيّة ومصداق ذلك حروف العطف والاستثناء والتفسير والاضراب، فمثلاً في حرف العطف نقول: "الحرارة والبرودة لا تجتمعان" فإنَّه من الواضح أنّنا لا نريد من المعنى: أنَّ الحصة الخاصة منهما لا تجتمعان ، فأين التخصيص؟.

وقد تتبع السيد محمد باقر الصدر أدلةَ السيد الخوئي في تقوية القول الذي ذهب إليه حينما ربط بين فكرة التضييقات التي تؤديها الحروف وبين رأيه القائل بفكرة التعهد في تفسير الوضع، إذ يرى السيد الصدر أنْ لا ارتباط بين البحثين بوجه؛ لانَّ المبحوث عنه في المقام هو الفارق بين ما هو المدلول التصوّري للحروف والاسماء وأنَّهما من اصل واحد أو أصلين سواء كانت حقيقة الوضع تخصيص اللفظ بازاء هذا المدلول التصوري نفسه أو الالتزام بقصد تفهيم ذلك المعنى لغيره، وكما أنَّ التعهدات العقلائيّة لا بدَّ وأنْ تكون مستوعبة ووافية باشباع كلّ الحاجات اللغويّة كذلك حكمة الوضع تقتضي اشباعها على حدٍّ واحد(١٢٩).

الى أنْ خلص الى رأي مفاده أنّ فكرة نسبية الحروف القاضيّة بالتمايز الذاتي بين المعنيين الحرفي والاسمي هي أوضح ما قيل في حقيقة المعنى الحرفي مدّعى وبرهاناً، وقد تبيّن له انَّ طائفة من الأقوال التي فسّرت المعنى الحرفي هي مجرد تعبيرات مختلفة عن فكرة التمايز الذاتي بين المعنيين بغض النظر عن الخصوصيات العرضيّة الناشئة من طروء اللحاظ الآلي او الاستقلالي عليها في مرحلة الاستعمال(١٣٠).

ثالثاً: موقف السيد محمد تقي الحكيم.

إذ يرى أنَّ هذا المعنى – المعنى الحرفيّ تضييق للمعنى الاسميّ– غير واضح عنده، ودليله على عدم وضحه من وجهة نظره أنَّ الحروف لو كانت موضوعةً لتضييق مدخولاتها

لأمكن أنْ يحل المعنى المضيّق محل الحرف ومدخوله، وكأن نقول في قولنا: "الصلاة في المسجد حكمها كذا" صلاة معرفة، مسجد معرف مظروف حكمها كذا، وهذا القول بهذه الطريقة التي فسرت المثال واضح البطلان[١٣١].

رابعاً: موقف السيد محمد محمد صادق الصدر.

إذ يرى أنَّ المعنى الحرفي بناءً على كونه تضييقاً وتحصيصاً للمعنى الاسمي غيرُ قابل للتصوّر استقلالاً ، أي ليس له مفهوم مستقل قابل للتصوّر بنفسه؛ لأنَّه عبارة عن تقييد معنى آخر هو المعنى الاسمي، والتقييدُ إنَّما يتصوّر في ذهن المقيّد، والتقييد في نفسه غير قابل للتصوّر الا مفهوم التقييد وهو معنى اسمي اجنبي عن الحروف، فلو لم نتصوّر القيام في الدار، فإننا لا يمكننا تصوّر هذه الخصوصيّة المدلول عليها بـ"في" وإنَّما نتصوّرها في ضمن هذا المفهوم[١٣٢].

خامساً: موقف السيد الدكتور مصطفى جمال الدين.

إذ امسك عن مناقشة اعتراض السيد الخوئي على القول بـ"دوال النسبة" لقناعته بالرأي الذي نُسب الى الشيخ محمد حسين الاصفهاني، واستغرب كيف جعل السيد الخوئي المعاني الحرفيّة تضييقات للمعاني الاسميّة، إذ يرى أنَّه لا يفهم كيف تكون الباء في جملة "كتبتُ بالقلم" مضيّقة ومقيّدة لمعنى الكتابة المطلق الذي قد يكون بغير القلم من فرشاة وتباشير وغيرها دون أنْ تكون هناك نسبة بين القلم وبين هذه الآلات التي يكتب بها تقتضي أنْ يكون القلم أو الفرشاة أو غيرها من الآلات قيّداً للكتابة، واذا كان لا بدّ من وجود نسبة بين المجرور ومتعلقة فلا بدَّ من دوال عليها ، وليس هو غير الباء ، أمّا التضييق والتقييد او التحصيص فهو ثمرة مترتبة على وجود النسبة[١٣٣].

---

(١) يُنظر: اشراقات فكريّة، السيد محمد محمد صادق الصدر:٢/٤٣٣.

(٢) يُنظر: مقدمة السيد محمود الهاشمي الشاهرودي لكتاب بحوث في علم الاصول مباحث الدليل اللفظي، تقرير السيد محمد باقر الصدر:١٦.

[٣] ينظر: بحوث في علم الاصول مباحث الدليل اللفظي، تقرير بحث السيد محمد باقر الصدر للسيد الشاهرودي:١/٢٣١-٢٣٢.

[٥] ينظر: بحوث في علم الاصول مباحث الدليل اللفظي:١/٢١٩-٢٢١.

[٦] ينظر: المصدر نفسه:١/٢٢١.

[٧] ينظر: المصدر نفسه::١/٢٢١.

[٨] ينظر: أجود التقريرات، تقرير بحث للشيخ محمد حسين النائيني للسيد الخوئي:١/١٣-١٤ ومحاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للشيخ محمد اسحاق الفياض:١/٦١ ودراسات في علم الأصول تقرير بحث السيد الخوئي للسيد علي الشاهرودي:١/٣٥ والهداية في علم أصول الفقه تقرير بحث السيد الخوئي للسيد حسن الصافي الاصفهاني:١/٣١-٣٣ واشراقات فكريّة:٢/٤٣٠-٤٣١.

[٩] يُنظر: الهداية في علم أصول الفقه ٣٣/١ واشراقات فكريّة:٢/٤٣٠-٤٣١.

[١٠] يُنظر: محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد الخوئي للشيخ محمد اسحاق الفياض :١/ ٦٧-٦٨ ودراسات في علم الاصول، تقرير بحث السيد الخوئي، للشاهرودي:١/٣٦ ومصابيح الاصول، تقرير بحث السيد الخوئي، السيد علاء الدين بحر العلوم:١/٥٢ والهداية في علم الاصول، تقرير بحث السيد الخوئي للسيد حسن الصافي الاصفهاني :١/ ٣٥ ومصباح الاصول، تقرير بحث السيد الخوئي، للسيد محمد سرور الواعظ البهسودي:١/٦٢ وغاية المأمول من علم الأصول، تقرير بحث السيد الخوئي، السيد محمد تقي الجواهري:١/١١٩ ونهاية الافكار، آقا ضياء الدين العراقي :١ /٥٣ وفوائد الأصول، الشيخ محمد علي الكاظمي الخراساني : ١ /٣٣ والبحث النحوي عند الاصوليين، د.مصطفى جمال الدين:٢١٢-٢١٦.

[١١] يُنظر: أجود التقريرات، تقرير بحث الشيخ النائيني للسيد الخوئي:١/١٤.

[١٢] ينظر: غاية المأمول في علم الاصول: ١/١١٩ ودراسات في علم الاصول :١/١٣٦ والهداية في اصول الفقه:١/٣٥.

[١٣] ينظر: محاضرات في أصول الفقه:١/٦٧ ومصباح الاصول:١/٦٢ ومصابيح الاصول:١/٥٢..

[١٤] ينظر: مصابيح الاصول:١/٥٢.

[١٥] ينظر: هداية الاصول:١/٣٥.ومحاضرات في اصول الفقه:١/٦٧ ودراسات في علم الاصول:١/٣٦ ومصابيح الاصول:١/٥٢.

[١٦] ينظر مصابيح الاصول:١/٥٢-٥٣.

[١٧] يُنظر: المصدر نفسه: ١/٥٣.

[١٨] يُنظر: محاضرات في أصول الفقه: ١ / ٦٧.

[١٩] ينظر: مصابيح الاصول:١/٥٢.

[٢٠] ينظر: المصدر نفسه:١/٥٢.

[٢١] المصدر نفسه:١/٥٤-٥٥.

[٢٢] ينظر: اجود التقريرات :١/١٦ ومحاضرات في أصول الفقه:١/٦٨.

[٢٣] ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين:٢٣٦.

[٢٤] شرح الرضي على الكافية:١/٢٧.

[٢٥] شرح الرضي على الكافية:٢٧/١ وينظر: أجود التقريرات:١٤/١.

[٢٦] ينظر: من تجارب الاصوليين في المجالات اللغويّة:٦٣.

[٢٧] يُنظر: بحوث في علم الاصول مباحث الدليل اللفظي: ٢٣٢/١.

[٢٨] يُنظر: المصدر نفسه٢٣٣/١.

[٢٩] يُنظر: المصدر نفسه ٢٣٣/١.

[٣٠] يُنظر: البحث النحوي عند الاصوليين:٢١٢-٢١٣.

[٣١] ينظر: مصابيح الاصول:٥٣/١.

[٣٢] ينظر: محاضرات في أصول الفقه:٦٨/١.

[٣٣] ينظر: أجود التقريرات:١٤/١.

[٣٤] يُنظر: المصدر نفسه:١٥/١.

[٣٥] ينظر: كفاية الأصول:١١ وعناية الاصول في شرح كفايّة الاصول، السيد مرتضى الحسيني اليزدي:٢١/١ ومنتهى الدراية في توضيح الكفاية، السيد محمد جعفر الجزائري:٥٥/١-٦٠ وكفاية الاصول في اسلوبها الثاني، الشيخ باقر الايرواني:٦٤/١-٦٧.

[٣٦] محاضرات في أصول الفقه:١ /٦٥.

[٣٧] ينظر: مصابيح الاصول:٥٢/١.

[٣٨] يُنظر: دراسات في علم الاصول:٣٦/١ والهداية في اصول الفقه:٣٥/١-٣٧ وغاية المأمول من علم الأصول:١١٩/١.

[٣٩] يُنظر: محاضرات في أصول الفقه:٦٦/١ ودراسات في علم الاصول:٤٠/١.

[٤٠] ينظر: الهداية في الأصول: ٤٠/١.

[٤١] ينظر: محاضرات في أصول الفقه:١ ٦٤ ودراسات في علم الأصول:٣٧/١.

[٤٢] مصابيح الاصول:٥٠/١.

[٤٣] يُنظر: البحث النحوي عند الاصوليين:٢٣٦.

[٤٤] ينظر: مصابيح الاصول:٥٠/١.ومحاضرات في اصول الفقه:٥٩-٦٠.

[٤٥] بحوث في علم الاصول مباحث الدليل اللفظي:٢٣٥/١.

[٤٦] المصدر نفسه:٢٣٦/١.

[٤٧] ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين:٢١٦.

[٤٨] شرح الرضي على الكافية:٢٧/١-٢٨.

[٤٩] حاشية الشريف على المطول:٣٧٣.

[٥٠] ينظر: من تجارب الاصوليين في المجالات اللغويّة:٦٨.

[٥١] ينظر: مختصر المنتهى لابن الحاجب :١٨٦/١ والبحث النحوي عند الاصوليين:٢١٧.

[٥٢] ينظر: مخصر المنتهى:١٨٦/١-١٨٧ والبحث النحوي عند الأصوليين:٢١٧.

[٥٣] من تجارب الأصوليين في المجالات اللغويّة:٦٨.

[٥٤] المصدر نفسه:٦٨.

[٥٥] المصدر نفسه:٦٨.

[٥٦] المصدر نفسه:٦٨-٦٩.

[٥٧] ينظر: بحوث في علم الاصول مباحث الدليل اللفظي:٢٣٧/١.

[٥٨] يُنظر: محاضرات في أصول الفقه : ٦٨/١ والبحث النحوي عند الأصوليين:٢٢٣-٢٢٧.

[٥٩] يُنظر: اجود التقريرات:١٤/١-١٥.

[٦٠] ينظر: مصباح الاصول :٦٢.

[٦١] ينظر: مصباح الاصول :٦٣ واشراقات فكرية:٤٣٧-٤٣٨.

[٦٢] محاضرات في أصول الفقه ٦٨/١-٦٩.

[٦٣] المصدر نفسه: ٦٩/١.

[٦٤] ينظر: محاضرات في أصول الفقه:١ /٧٠ ومصباح الاصول:٦٥/١

[٦٥] ينظر: المصدر نفسه: ٧١/١-٧٢.

[٦٦] ينظر: المصدر نفسه :٧٢/١

[٦٧] ينظر: المصدر نفسه::٧٢/١.

[٦٨] ينظر: محاضرات في أصول الفقه:١ /٧٣ ومصباح الاصول:٦٧/١.

[٦٩] ينظر: محاضرات في أصول الفقه: ٧٥/١.

[٧٠] ينظر: المصدر نفسه::٧٥/١.

[٧١] يُنظر: اشراقات فكريّة:٤٣٤/١.

[٧٢] ينظر: المصدر نفسه::٤٣٨-٣٣٩.

[٧٣] ينظر: المصدر نفسه::٣٣٩/١.

[٧٤] ينظر: اجود التقريرات:٢٣/١.

[٧٥] ينظر: نهاية الدراية في شرح الكفاية: ٢٦/١-٣١.

[٧٦] ينظر: من تجارب الاصوليين في المجالات اللغويّة:٧٤.

[٧٧] الكليات: ١ / ٣٩٤.

[٧٨] ينظر: محاضرات في أصول الفقه: ٦٥/١-٨٠ ومصباح الاصول:٦٢/١-٦٩ ومصابيح الاصول:٥٣/١-٦٢.

[٧٩] ينظر: دراسات في علم الاصول:٣٩/١ و الهدية في علم اصول الفقه: ٤١/١-٥٠ وغاية المامول:١٢٣/١.

[٨٠] يُنظر: نهاية الدراية في شرح الكفاية : ١ / ٢٧-٢٨.

[٨١] ينظر: مصابيح الاصول:٥٧-٥٨. ومحاضرات في أصول الفقه:٧٧-٧٨ ومصباح الاصول:٦٧/١-٦٨.

[٨٢] يُنظر: مصباح الاصول:٦٧/١-٦٨.

[٨٣] ينظر: مصابيح الاصول:٥٧، ومحاضرات في أصول الفقه:٧٧.

[٨٤] ينظر: مصابيح الاصول:٥٨ ومحاضرات في أصول الفقه:.٧٨ ومصباح الاصول:٦٨/١-٦٩.

[٨٥] ينظر: مصابيح الاصول:٥٩-٦٠ ومحاضرات في أصول الفقه:٧٩/١ ومصباح الاصول:٦٨/١.

[٨٦] ينظر: مصباح الاصول:٦٩/١ ومصابيح الاصول:٥٩/١-٦٠.

[٨٧] يُنظر: بحوث في علم الاصول مباحث الدليل اللفظي:١/٢٤٧.

[٨٨] ينظر: مصباح الاصول:١/٦٩-٧٠ ومصابيح الاصول:١/٦٠ ومحاضرات في اصول الفقه:١/٧٩-٨٠.

[٨٩] ينظر: مصباح الاصول:١/٧٠ ومصابيح الاصول:١/٦٠ ومحاضرات في اصول الفقه:١/٨٠.

[٩٠] ينظر: مصباح الاصول:١/٧٠ ومصابيح الاصول:٦٠ ومحاضرات في اصول الفقه:١/٨٠.

[٩١] يُنظر: محاضرات في اصول الفقه:١/٨١.

[٩٢] يُنظر: بحوث في علم الاصول مباحث الدليل اللفظي:١/٢٤٨.

[٩٣] ينظر: مصابيح الاصول: ١/ ٦١ ومحاضرات في اصول الفقه:١/٧٩.

[٩٤] يُنظر: بحوث في علم الاصول مباحث الدليل اللفظي:١/٢٤٨.

[٩٥] ينظر: مصابيح الاصول:١/٦١

[٩٦] ينظر: دراسات في علم الاصول:١/٤٠.

[٩٧] يُنظر: البحث النحوي عند الأصوليين:٢٣٧و٢٣٩.

[٩٨] يُنظر: مصباح الاصول:١/٧٢-٧٣ ومحاضرات في اصول الفقه :١/٨٢ ومصابيح الاصول:١/٦٢.

[٩٩] يُنظر: بحوث في علم الاصول مباحث الدليل اللفظي:١/٢٥١.

[١٠٠] نهاية الافكار، الشيخ ضياء الدين العراقي:١/٤٢.

[١٠١] من تجارب الاصوليين في المجالات اللغويّة:٧٠.

[١٠٢] ينظر: الفوائد الضيائيّة ، شرح كافيّة ابن الحاجب، الجامي:٢٥١.

[١٠٣] منتهى الاصول، السيد حسن البجنوردي:: ٢١-٢٢ ومن تجارب الاصوليين في المجالات اللغويّة:٧١.

[١٠٤] ينظر: مصابيح الاصول:١/٦٢. ومحاضرات في أصول الفقه:١/٨٠

[١٠٥] يُنظر: محاضرات في أصول الفقه:١/٨٠-٨١.

[١٠٦] ينظر: مصابيح الاصول :١/٦٣ ومحاضرات في أصول الفقه:١/٨١-٨٢.

[١٠٧] ينظر: مصابيح الاصول :١/٦٦٢-٦٣ و محاضرات في أصول الفقه:١/٨١-٨٢.

[١٠٨] يُنظر: من تجارب الاصوليين في المجالات اللغويّة:٧٢.

[١٠٩] ينظر: منتهى الاصول ، السيد حسن البجنوردي:٢٢ و من تجارب الاصوليين في المجالات اللغويّة:٧٢.

[١١٠] ينظر: محاضرات في أصول الفقه:١/٨٣ ودراسات في علم الاصول:١/٤٤.

[١١١] محاضرات في أصول الفقه:١/٨٣

[١١٢] ينظر: مصباح الاصول: ١/٧٤ ودراسات في علم أصول الفقه:١/٤٢ وغاية المأمول في علم الأصول:١/١٢٦ والهداية في علم أصول الفقه:١/٤٣.

[١١٣] ينظر: الهداية في علم أصول الفقه:١/٤٣-٤٤ ومحاضرات في علم أصول الفقه:١/ ٨٣.

[١١٤] رأي السيد الخوئي في هامش أجود التقريرات:١/١٩-٢٠. ومصباح الاصول:١/٧٥.

[١١٥] ينظر: دراسات في علم اصول الفقه:١/٤٣. وغاية المأمول:١/١٢٧.

[١١٦] يُنظر: محاضرات في علم أصول الفقه:/٨٧-٩١.

[١١٧] يُنظر: المصدر نفسه::/٩٠-٩١.

[١١٨] يُنظر: المصدر نفسه:/٩١.

[١١٩] ينظر: المصدر نفسه١/٩١.

(١٢٠) **يُنظر: المصدر نفسه::/٩١.**

(١٢١) **يُنظر: المصدر نفسه:/ ٩١-٩٢**

(١٢٢) **يُنظر: المصدر نفسه:/ ٩١-٩٢**

(١٢٣) **ينظر: المصدر نفسه:١/٨٩.**

(١٢٤) **ينظر: تعليقه في هامش مصباح الاصول :١/٧٧.**

(١٢٥) **ينظر: المصدر نفسه: ١/٧٧.**

(١٢٦) **ينظر: المصدر نفسه::١/٧٧.**

(١٢٧) **يُنظر: بحوث في علم الاصول مباحث الدليل اللفظي: ٢٤٩.**

(١٢٨) **يُنظر: المصدر نفسه: ٢٣٧و٢٤٩.**

(١٢٩) **ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٥٠.**

(١٣٠) **ينظر: المصدر نفسه::١/٢٥١.**

(١٣١) **يُنظر: من تجارب الأصوليين في المجالات اللغويّة:٧٠.**

(١٣٢) **يُنظر: اشراقات فكريّة ٢/٤٤٣.**

(١٣٣) **يُنظر: البحث النحوي عند الاصوليين:٢٣٩.**

المصادر

- القرآن الكريم
- أجود التقريرات، تقرير بحث الميرزا محمد حسين النائيني ت(١٣٥٥هـ) ، تأليف السيد ابي القاسم الخوئي، ط٢، قم المقدسة ١٣٦٨ ش.
- اشراقات فكريّة، السيد محمد محمد صادق الصدر ت(١٤١٨هـ)، تحقيق مؤسسة المنتظر أحياء تراث آل الصدر، ط١، مدين للنشر١٤٣٥هـ-
- البحث النحوي عند الأصوليين ، د. مصطفى جمال الدين ت(١٤١٧هـ)، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ١٩٨٠م .
- بحوث في علم الاصول مباحث الدليل اللفظي، تقرير بحث السيد محمد باقر الصدر ت(١٤٠٠هـ) ، تأليف السيد محمود الهاشمي الشاهرودي ت(١٣٩٢هـ) ، مؤسسة الفقه ومعارف أهل البيت، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

- دراسات في علم الاصول، تقرير بحث السيد الخوئي ت(١٤١٣هـ)، تأليف السيد علي الهاشمي الشاهرودي ت(١٣٧٦هـ) ، ط١، مؤسسة دائرة معرف الفقه الاسلامي١٤١٩هـ-١٩٨٩م
- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي ت(٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق طهران ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .
- عناية الاصول في شرح كفايّة الاصول، السيد مرتضى الحسيني اليزدي، ط٧، منشورات الفيروزآبادي، مطبعة النجف الأشرف، النجف الاشرف ١٣٨٤هـ.
- فوائد الأصول، تقرير بحث الشيخ محمد علي الكاظمي ت(١٣٦٥) ، ط٩، مؤسسة النشر الاسلامي ، قم المقدسة ١٤٢٩هـ.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ت(٦٤٦هـ) ، نور الدين عبد الرحمن الجاميّ ت(٨٩٨هـ) ، تحقيق ، د.اسامة طه الرافعي ، مطبعة وزارة الأوقاف ، العراق ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- كفاية الأصول، الشيخ محمد كاظم الخراساني ت(١٣٢٩هـ) ، تحقيق مؤسسة آل البيت لاحياء التراث ، ط٦، قم المقدسة ١٤٣٠هـ.
- كفاية الاصول في أُسلوبها الثاني، الشيخ باقر الايرواني، ط١، مؤسسة احياء التراث الشيعي، النجف الاشرف ١٤٢٩هـ.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي ت(١٠٩٤هـ)، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت (د.ت).
- محاضرات في أصول الفقه، تقرير بحث السيد أبي القاسم الخوئي، تأليف الشيخ محمد اسحاق الفياض، ط١، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة ، ١٤١٩هـ.
- مصابيح الأصول، تقرير بحث السيد أبي القاسم الخوئي، تأليف السيد علاء الدين بحر العلوم ت(١٤٠١هـ) ، تحقيق محمد علي بحر العلوم ، ط٣ بيروت ، لبنان ١٤٣١هـ .
- مصباح الاصول، تقرير بحث السيد ابو القاسم الخوئي، تأليف السيد محمد سرور الواعظ البهسودي ت(١٤١٠هـ)، تحقيق جواد القيومي الاصفهاني، ط١، مكتبة الداوري، قم المقدسة ١٤٢٢هـ
- من تجارب الاصوليين في المجالات اللغويّة، السيد محمد تقي الحكيم ت(١٤٢٢هـ)، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ٢٠٠٢م

- منتهى الاصول، السيد حسن بن علي اصغر الموسوي البجنوردي ت(١٣٧٩هـ) (د.ت) (د.ط).
- منتهى الدراية في توضيح الكفاية، السيد محمد جعفر الجزائري ت(١٤١٩هـ)، اعداد وتحقيق محمد علي الموسوي المروّج، ط١، نشر ذوي القربى ١٤٢٨هـ.
- نهاية الافكار، الشيخ آقا ضياء الدين العراقي ت(١٣٦١هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤٠٥ هـ- ١٣٦٤ ش.
- نهاية الدراية في شرح الكفاية ، الشيخ محمد حسين الغروي الأصفهانى ت(١٣٦١هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: الشيخ مهدي أحدي أمير كلائي،ط١، انتشارات سيد الشهداء (ع) – قم المقدسة ، ايران، ١٣٧٤ش.
- الهداية في علم الاصول، تقرير بحث الس ابي القاسم الخوئي، تأليف الشيخ حسن الصافي الاصفهاني ت(١٤١٦هـ) ، تحقيق ونشر مؤسسة صاحب الأمر ، قم المقدسة (د.ت).